E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/4/Add.1
24 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير السيد بكر والي ندياي، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، المقدم عملاً بقرار اللجنة ١٩٩٥/٧٣

إضافة

تقرير المقرر الخاص عن بعثته الى بوروندي في الفترة من ١٩ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - برنامج الزيارة	٣ - ٩	٣

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثانيا - الخلفية والسياق	١٠ - ٣٢	٥
ألف - المركز الاجتماعي والانتماء العرقي	١٢ - ١٤	٥
باء - موجز للتاريخ السياسي	١٥ - ٢٠	٦
جيم - التطـــورات السياسيـــة منذ انقلاب تشريـــن الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٢١ - ٢٦	٧
دال - إقامة العدل	٢٧ - ٣٢	٩
ثالثا - انتهاكات الحق في الحياة	٣٣ - ٦٥	١٠
ألف - العنف السياسي	٣٣ - ٣٦	١٠
باء - الافلات من العقاب	٣٧ - ٤٢	١٠
جيم - "التطهير العرقي"	٤٣ - ٤٦	١٢
دال - استخدام وسائط الإعلام كوسيـــلة للتحريـــض على العنف	٤٧ - ٥٣	١٣
هاء - الأشخاص الذين يدّعى ارتكابهم لانتهاكـــات الحق في الحياة	٥٤ - ٦٥	١٥
رابعا - قضايا ذات أهمية خاصة	٦٦ - ٨٦	١٧
ألف - اللاجئون والمشردون والمشتتون داخليا	٦٦ - ٧٩	١٧
باء - النساء والأطفال	٨٠ - ٨٣	٢٠
جيم - اشتراك الشباب في أعمال العنف	٨٤	٢١
دال - قتل العاملين في المجال الإنساني الدولي	٨٥ - ٨٦	٢٢
خامسا - ملاحظات ختامية	٨٧ - ٩٢	٢٣
سادسا- التوصيات	٩٣ - ١٢١	٢٤
ألف - السلطات الوطنية والفاعلون الرئيسيون فـــي الأزمة الحالية	٩٣ - ١١٢	٢٤
باء - المجتمع الدولي	١١٣- ١٢١	٢٧

مقدمة

١- ساور المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، قلق بالغ إزاء خطورة انتهاكات الحق في الحياة التي زُعم حدوثها في بوروندي بعد الانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، فطلب، بموجب رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، السماح له بزيارة البلد. وقد تلقى دعوة بهذا الخصوص في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكان المقرر الخاص قد اعتزم، في الأصل، زيارة بوروندي في النصف الأول من عام ١٩٩٤، مع السيد فرنسيس دنغ، ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا. وقام ممثل الأمين العام بزيارة البلد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/50/Add.2)، ولكن المقرر الخاص لم يشترك في تلك البعثة. وهناك حدثان كان لهما أثر حاسم في قرار المقرر الخاص تأجيل القيام بزيارة شاملة ومحددة لبوروندي:

(أ) اضطر المقرر الخاص، بسبب خطورة الحالة في رواندا، الى تعديل جدول مواعيده لعام ١٩٩٤. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٤، رافق السيد رينيه دنيي سيغي، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في رواندا، في زيارته لرواندا وبوروندي. وخلال زيارته القصيرة لبوروندي، تلقى المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي معلومات هامة عن حالة حقوق الانسان في ذلك البلد، أكدت استمرار حدوث انتهاكات لحقوق الانسان الأساسية على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتهيئة مناخ للحوار والسلم والأمن.

(ب) قرار الأمين العام، المتخذ بناء على طلب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في بوروندي، بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق الى بوروندي، في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٤، للتحقيق في وقائع انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣[(١)] واغتيال الرئيس ملكيور نداداي والمجازر التي أعقبت ذلك.

٢- وفي أوائل عام ١٩٩٥، قرر المقرر الخاص القيام ببعثة الى بوروندي بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، واضعا في اعتباره الأزمة السياسية السائدة، وتصاعد أعمال العنف وتدهور حالة حقوق الانسان في ذلك البلد. وأتى هذا القرار بناء على اقتراح بهذا الصدد قدمه المفوض السامي لحقوق الانسان الى المقرر الخاص. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمدت لجنة حقوق الانسان، بدون تصويت، القرار ١٩٩٥/٩٠ المعنون "حالة حقوق الانسان في بوروندي"، الذي رحبت في الفقرة ١٣ منه بالقرار الذي اتخذه المقرر الخاص، بالتشاور الوثيق مع المفوض السامي لحقوق الانسان، بوجوب القيام دون تأخير ببعثة الى بوروندي في إطار ولايته.

أولا - برنامج الزيارة

٣- زار المقرر الخاص بوروندي في الفترة من ١٩ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٥ في إطار الولاية التي اسندتها اليه لجنة حقوق الانسان (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/61، الفقرات ٤-٨) لجمع المزيد من المعلومات حول انتهاكات الحق في الحياة، التي حدثت بصفة خاصة بعد انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، والتي لا تزال تحدث، بدرجة أقل، حتى الآن. وخلال بعثته، أمضى المقرر الخاص عدة أيام في بوجومبورا وقام بثلاث زيارات الى المناطق الداخلية في البلد، في مقاطعات موينغا وكايانزا ونغوزي.

٤- وتقابل المقرر الخاص مع السلطات التالية: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، والوزير المعني باعادة إدماج واعادة توطين المشردين والعائدين، والأمين العام للحكومة، ووزير الدولة لشؤون الأمن، ورئيس مكتب وزير الداخلية، ورئيس المحكمة العليا، والمدعي العام للجمهورية، والمندوب العسكري العام. وعقد المقرر الخاص أيضا اجتماعات مع كبار المسؤولين العسكريين وكبار المسؤولين في الشرطة، بمن فيهم رئيس هيئة أركان الجيش، ومدير المعاهد والمراكز التعليمية، ورئيس مكتب التوثيق. وخلال زياراته للمقاطعات، عقد اجتماعات مع القادة العسكريين، ومع المحافظين. وعقد المقرر الخاص كذلك مشاورات مع الرئيسين السابقين السيد بيير بويويا والسيد جان باتست باغازا، كما عقد اجتماعا مع السيد أدريان سيبوماناً، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في حكومة الرئيس بويويا.

٥- وأجرى المقرر الخاص محادثات مع ممثلي الأحزاب السياسية: السيد جان ميناني، رئيس الجبهة الديمقراطية البوروندية، والسيد شارل موكاسي، رئيس حزب الاتحاد والتقدم الوطني، وكذلك، بناء على طلبه، السيد ماتياس هيتيمانا، رئيس الحزب الملكي، حزب التصالح الشعبي.

٦- وأجرى المقرر الخاص مشاورات متعمقة مع الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، وممثلي بعثة المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ومنسق مركز حقوق الانسان في بوجومبورا، ومع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومع مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونُظمت أيضا اجتماعات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية لألمانيا وبلجيكا وفرنسا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٧- وأجرى المقرر الخاص محادثات عديدة مع ممثلي منظمات غير حكومية، تشمل رابطة ايتيكا، ورابطة سونيرا وسوجيجيم، وكذلك مع ممثلي الصحف المختلفة، واتحادات طلبة الجامعات، والكنائس. وعقد اجتماعات مع ممثلي منظمة "أطباء بلا حدود - بلجيكا"، ورئيس اللجنة الفنية الوطنية المكلفة بالتحضير للمناقشة الوطنية حول مشاكل البلد الأساسية، ورئيس نقابة المحامين. وقام أيضا بزيارة مركز الشباب في ضاحية كامنجي الذي يعمل، من خلال البرامج الثقافية والتربوية والرياضية، على تحسين إدماج الشباب من المجموعتين العرقيتين في المجتمع. وتهدف هذه البرامج الى تعليم الشباب أساليب التعايش السلمي.

٨- وقام المقرر الخاص، خلال زياراته الميدانية الى كايانزا ونغوزي وموينغا، بزيارة مخيمات اللاجئين في موكوني وموهانغا ونتامبا ومغارا، ومخيمات المشردين داخليا. وزار أيضا ضاحيتي بويزا وبوينزي، كما زار مخيم غاتومبا للمشردين داخليا، الواقع بالقرب من بوجومبورا. وجاءت زيارة ضاحية كامنجي، وهي احدى ضواحي بوجومبورا ويقيم فيها سكان من الهوتو، بعد ثلاثة أيام من حدوث مواجهات عنيفة مع الجيش أدت الى مقتل ٢٤ شخصا على الأقل. والتقى المقرر الخاص خلال زيارته بعدد من شهود انتهاكات الحق في الحياة، وبأقارب الضحايا. واستمع أيضا الى شهادة أشخاص تعرضوا للتهديد بالقتل ولأفعال التخويف والإزعاج. وقبل مغادرة بوروندي، عقد المقرر الخاص مؤتمرا صحفيا قدم فيه للصحافة معلومات بشأن ولايته وشرح المهمة التي أسندتها اليه لجنة حقوق الانسان وأهداف بعثته.

٩- ويعرب المقرر الخاص لحكومة بوروندي عن شكره لتعاونها معه ومساعدتها له طوال فترة زيارته. ويعرب عن تقديره بوجه خاص لما قدمته سلطات الدولة من مساعدة وما أبدته من استعداد للتعاون معه. وبالاضافة الى ذلك، يود المقرر الخاص أن يعرب عن تقديره البالغ لجميع المنظمات الحكومية الدولية

والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تزويده بمعلومات عن حالة إعمال الحق في الحياة في بوروندي. ويوجه المقرر الخاص شكرا خاصا الى ممثل الأمين العام ومعاونيه، والى بعثة المراقبين الدوليين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي، ومكتب مركز حقوق الانسان في بوجومبورا لما تلقاه من مساعدة قيّمة في تنسيق برنامج زيارته ومن دعم لوجيستي خلال بعثته.

ثانيا - الخلفية والسياق

١٠- جمهورية بوروندي دولة غير ساحلية تقع في وسط أفريقيا وتبلغ مساحتها ٨٣٠ ٢٧ كيلومترا مربعا، ولها حدود مشتركة مع رواندا وتنزانيا وزائير. ويبلغ عدد سكانها نحو ٧٤٧ ١٢٤ ٦ نسمة، يتركز معظمهم في المناطق الريفية. وتبلغ الكثافة السكانية ٢٠٠ شخص في الكيلومتر المربع، مما يضع بوروندي في المرتبة الثانية بين البلدان ذات الكثافة السكانية العالية في أفريقيا، بعد رواندا. والاقتصاد الزراعي هو السائد في بوروندي اذ تبلغ نسبة من يقتاتون من الزراعة ٩٠ في المائة من السكان. واللغتان الرسميتان هما لغة كيروندي واللغة الفرنسية، ولكن هناك أيضا سكان يتكلمون اللغة السواحلية، خاصة حول بحيرة تنجانيقا وفي منطقة بوجومبورا. وتبلغ نسبة أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية نحو ٦٢ في المائة من السكان، وأتباع الكنيسة البروتستانتية ٥ في المائة من السكان، وتبلغ نسبة المسلمين ١ في المائة من السكان.

١١- وظلت بوروندي، منذ استقلالها في عام ١٩٦٢، مسرحا لحركات التمرد وللمجازر، التي كانت تحدث بشكل دوري. ووقعت أخطر الأحداث المأساوية في أعوام ١٩٦٥ و١٩٧٢ و١٩٨٨ و ١٩٩١. وأوقع انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بوروندي في حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي الحالية. وأسفر العنف العرقي عن آلاف الضحايا وأدى الى وجود حالة محفوفة بالمخاطر تهدد استقرار المنطقة بأسرها. والعوامل الرئيسية الكامنة وراء هذا الاضطراب هي الصراع على السلطة السياسية والإفلات من العقاب وعدم فعالية اقامة العدل. وبسبب تحريض وسائط الإعلام على الكراهية العرقية، وانتشار الميليشيا التوتسي وجماعات الهوتو المسلحة، والانعاكاسات الاقليمية للأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، تفاقم مناخ العنف والخوف وعدم الثقة.

ألف - المركز الاجتماعي والانتماء العرقي

١٢- يشترك سكان بوروندي بوجه عام في نفس اللغة والثقافة والتقاليد ونفس التنظيم الاجتماعي. وعلى الرغم من عدم توافر أي دراسة منهجية عن التوزيع العرقي في بوروندي، تفيد احصاءات يعود تاريخها الى الثلاثينات بأن نسبة الهوتو من السكان تبلغ ٨٤ في المائة، والتوتسي ١٤ في المائة، والتوا ١ في المائة. ولا شك في أن هذه الأرقام غير دقيقة لأنها لا تعكس التغييرات الديمغرافية الناتجة عن المجازر والرحيل الجماعي خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٩٣؛ ولكنها تعطي صورة عامة.

١٣- وتقوم التركيبة الاجتماعية في بوروندي على أساس نظام الطبقة أو الطائفة، وليس على أساس اختلاف الانتماء العرقي في حد ذاته. وبذلك، يدل مصطلح "توتسي" على شخص ذي منزلة اجتماعية رفيعة، في حين يدل مصطلح "هوتو" على شخص ذي منزلة اجتماعية أدنى أو تابعة؛ فالأمير، مثلا، يعتبر "هوتو" بالنسبة للملك. وفي الوقت الحاضر، يصف مصطلح "هوتو" المجموعة العرقية التي تشكل الأغلبية، وهي طبقة اجتماعية أدنى تعيش على هامش الحياة السياسية والاقتصادية، في حين يصف مصطلح "توتسي" مجموعة

عرقية تشكل الأقلية وتهيمن على السلطة السياسية والاقتصادية. غير أن هذه العلاقة الطبقية والإثنية الوثيقة كانت، في الماضي، دينامية ومرنة: وكان الانتقال من طبقة اجتماعية الى أخرى ممكنا؛ وحتى في الوقت الحاضر، أدى التعايش والتزاوج الى قدر من التضافر بين المجموعتين. ومن المنظور الجغرافي، تمتزج المجموعتان العرقيتان بشكل وثيق، حيث تتقاسمان في جميع أراضي البلد نفس التلال.

١٤- وعلى الرغم من أن إدراك الاختلاف العرقي كان موجودا في فترة ما قبل الاستعمار، فإنه لم يخلق أي مشاكل في التعايش بين المجموعات العرقية المختلفة. ولكن المحاباة السياسية من جانب الاستعمار للأقلية التوتسي جعلت الهوتو في وضع هامشي اقتصاديا واجتماعيا، في حين شغل أفراد مجموعة التوتسي العرقية أعلى المراتب الحكومية والمهنية والاجتماعية. وهذا هو السبب الذي دفع الى وصف الحالة في بوروندي، أحيانا، بأنها "فصل عنصري بحكم الواقع" ضد الهوتو. ومن الناحية العملية، استُبعد الهوتو من التعليم والحكومة والادارة والسلطة القضائية والجيش. ومن ثم، ينبغي التأكيد بشدة على أن الانتماء العرقي في حد ذاته لا يشكل العامل الرئيسي في النزاع. ولكن جذور العنف متأصلة في الحدود العرقية المصطنعة وفي هيكلة السلطة على أساس تمييزي، أدخله الحكام الاستعماريون السابقون واستُخدم بعد ذلك كوسيلة لنيل السلطة السياسية والاحتفاظ بها.

باء - موجز للتاريخ السياسي[٢]

١٥- كانت بوروندي، قبل الاستعمار، مملكة اقطاعية جيدة التنظيم ويُحترم فيها تسلسل المراتب؛ وكانت السلطة مركَّزة في أيدي الملك (ولقبه "مُوامي"). وخلال فترة الاستعمار (أولا ألمانيا، ١٨٨٩-١٩١٨، ثم بلجيكا، ١٩١٩-١٩٦٢)، أحرز قدر من التقدم نحو الديمقراطية حين أنشئت الأحزاب السياسية في أواخر الخمسينات. غير أن عدم الاستقرار السياسي والعنف بدآ، بعد شهر من اجراء الانتخابات النيابية في عام ١٩٦١ بشهر واحد، عندما اغتيل الأمير رواغاسور، الذي كان قد عيّن رئيسا للوزراء.

١٦- وانفجر العنف مرة ثانية في عام ١٩٦٥، وقُتل نحو ٥٠٠ شخص من التوتسي و٠٠٠ ٢ شخص من الهوتو؛ وساد العنف أيضا في أعقاب الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٦٦. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، وقع أول انقلاب. وأطاح النقيب ميشيل ميكومبيرو، وهو توتسي من مقاطعة بوروري، بالنظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية الأولى. وعقب محاولة انقلاب وقعت في نيسان/ابريل ١٩٧٢، قُتل أشخاص من الهوتو يتراوح عددهم، حسب التقديرات، بين ٠٠٠ ١٠٠ و٠٠٠ ٢٠٠، ولجأ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص الى رواندا وتنزانيا وزائير.

١٧- ووقع انقلاب ثان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ حين استولى الكولونيل جان باتست باغازا، وهو أيضا توتسي من مقاطعة بوروري، على السلطة وأعلن قيام الجمهورية الثانية. واتسمت فترة حكمه التي امتدت ١١ عاما، بتزايد التسلط والتمييز ضد الهوتو. وقد عُزل من منصبه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ عندما استولى الرائد بيير بويويا، وهو أيضا توتسي من مقاطعة بوروري، على السلطة وأصبح رئيسا.

١٨- وخلال فترة حكم الرائد بويويا، بُذلت محاولات للتصالح بين شعب بوروندي، وخاصة بعد اندلاع العنف في عام ١٩٨٨ في دائرة نتيغا في كيروندو، ودائرة مارانغارا في نغوزي، وراح ضحيته آلاف من المدنيين الهوتو، واضطر ٠٠٠ ٦٠ شخص للهرب الى رواندا. وعيّن السيد أدريان سيبومانا، وهو من الهوتو، رئيسا للوزراء، وشُكلت حكومة تساوت فيها نسبة الهوتو والتوتسي. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، أنشئت

لجنة وطنية تتألف من ١٢ عضوا من الهوتو و١٢ عضوا من التوتسي، لبحث مسألة الوحدة الوطنية. وأسفر تقريرها الصادر في نيسان/ابريل ١٩٨٩ عن اعداد مشروع ميثاق الوحدة الوطنية، وهو إعلان للحقوق يحظر التمييز ويؤكد على الحاجة الى أن تسود "روح الوحدة الوطنية". وعقب اعتماد هذا الميثاق في استفتاء أجري في شباط/فبراير ١٩٩١، التحق العديد من الهوتو بمؤسسات الدولة، ولكن الجيش ظل تحت سيطرة التوتسي. وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢، صدر مرسوم بقانون بشأن الأحزاب السياسية، وأدى الى العمل بنظام تعدد الأحزاب.

١٩- وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي. وكان الصراع على السلطة يجري بين حزب الجبهة الديمقراطية البوروندية وحزب الوحدة والتقدم الوطني. وهـُزم الرئيس بويويا (حزب الوحدة والتقدم الوطني) أمام منافسه ملكيور نداداي (حزب الجبهة الديمقراطية البوروندية) الذي أصبح أول شخص من الهوتو يـُنتخب رئيسا، وانتهت بذلك ٣١ سنة من سيطرة التوتسي وتغيرت الصورة السياسية في بوروندي تغييرا جذريا. وعلى الرغم من أن الرئيس بويويا تقبـّل الهزيمة، فقد ظهرت ردود فعل سلبية من جانب المناضلين الآخرين في حزب الوحدة والتقدم الاجتماعي. وجرت محاولة أولى لقلب نظام الحكم في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٢٠- وعيـّن الرئيس نداداي سيدة من التوتسي، هي السيدة سيلفي كينيجي، رئيسة للوزراء؛ وخـُصصت نسبة ٤٠ في المائة من المناصب الوزارية للمعارضة. ومع ذلك، فإن التغييرات المقترحة من الحكومة الجديدة المنتخبة، مثل اعادة تنظيم الادارة المركزية والمحلية وخطط الإصلاح العسكري، لم تلق قبولا لدى المجموعات القوية التي رأت فيها تهديدا لمصالحها.

جيم - التطورات السياسية منذ انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

٢١- في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، أطاح جنود المظلات من التوتسي بنظام الرئيس نداداي؛ واغتيل الرئيس وعدد من الوزراء وآخرون من كبار المسؤولين الحكوميين. ودار قتال عنيف بين السكان، خصوصا في مقاطعات نغوزي وبوبانزا وكيروندو. ويقدَّر عدد القتلى بحوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص، كما أن ٠٠٠ ٧٠٠ شخص فروا الى رواندا وتنزانيا وزائير، أو تشتتوا في أنحاء بوروندي. وكانت النتيجة هي التخريب والدمار.

٢٢- وفجـَّر اغتيال الرئيس نداداي أزمة دستورية لأن رئيس البرلمان قد اغتيل في الوقت نفسه، وكان من المفروض، طبقا للمادة ٨٥ من الدستور، أن يكون هو الذي يشغل منصب رئيس الجمهورية لحين اجراء الانتخابات. وتسنى حل هذه الأزمة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عندما قام البرلمان، بعد إقرار تعديل المادة ٨٥ من الدستور، بانتخاب السيد سيبريان نتاريراميرا، وهو من الهوتو (حزب الجبهة الديمقراطية البوروندية) رئيسا للجمهورية. واندلعت أعمال العنف في بوجومبورا حين قام أعضاء المعارضة من التوتسي، حسبما تفيد الادعاءات، بتنظيم "أيام المدينة الميـّتة" (وهي أيام تتوقف فيها تماما حركة جميع الأنشطة)، ووضع المتاريس وإشعال الحرائق التي زُعم أنها أودت بحياة ٢٠٠ شخص[٣]. ومع ذلك، تسلم الرئيس الجديد وحكومته مناصبهم في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٤ عقب "اتفاق كاجاغا" الذي عـُيـّن بموجبه أحد أفراد التوتسي (هو السيد أناتول كانينكيكو) رئيسا للوزراء، وخصصت بموجبه نسبة ٤٠ في المائة من المناصب الوزارية للمعارضة.

٢٣- وتفاقمت الأزمة عندما أُسقطت في كيغالي، في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، الطائرة التي كانت تقل الرئيس نتاريراميرا ورئيس رواندا، وقُتل الرئيسان. وبعد مداولات مطوّلة، تم التوصل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى اتفاق لتقاسم السلطة ("اتفاق الحكم") عيّن بموجبه السيد سيلفستر نتيبانتونغانيا، الذي كان وقتئذ رئيسا للبرلمان، كرئيس للجمهورية في المرحلة الانتقالية لحين اجراءات الانتخابات بعد ذلك بأربع سنوات؛ وبموجب هذا الاتفاق أيضا زيدت نسبة الوظائف الحكومية المخصصة للمعارضة الى ٤٥ في المائة، كما تم توسيع نطاق سلطات مجلس الأمن الوطني، الذي يتعين استشارته في القرارات الرئاسية المهمة. ويتألف مجلس الأمن الوطني من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير العلاقات الخارجية والتعاون، ووزير الداخلية والأمن العام، ووزير الدفاع، وممثل عن حزب قوى التغيير الديمقراطي، وممثل عن أحزاب المعارضة، وممثل عن المجلس الوطني للوحدة، وممثل عن المجتمع المدني، ومن الأمين الدائم الذي يجب أن يكون من أعضاء تجمع سياسي مختلف عن التجمع الذي ينتمي اليه رئيس الجمهورية.

٢٤- ونشأت صعوبات جديدة عندما اعترض حزب الوحدة والتقدم الوطني على انتخاب السيد جان ميناني (الجبهة الديمقراطية البوروندية) رئيسا للبرلمان، واتهمه بأنه حرّض على العنف بعد انقلاب عام ١٩٩٣. وطالب حزب الوحدة والتقدم الوطني السيد كانينكيكو، رئيس الوزراء، بالاستقالة اذا ظل السيد ميناني في منصبه. وتفاقمت المنازعات مع حزب الوحدة والتقدم الوطني عندما طُرد السيد كانينكيكو من الحزب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وطولب بتقديم استقالته من منصب رئيس الوزراء. ونُظمت "أيام المدينة الميتة" في بوجومبورا، ثم عاد الهدوء نسبيا الى المدينة بعد استقالة كانينكيكو وتعيين رئيس وزراء جديد من التوتسي هو السيد انطوان ندوايو، وهو توتسي من مقاطعة بوروري.

٢٥- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أنشئت بموجب المرسوم بقانون ٢٠/١٠٠، لجنة فنية وطنية مكلّفة بالتحضير للمناقشة الوطنية، التي ستستمر ستة شهور، حول مشاكل البلد الأساسية[٤]. ومن المقرر أن تقترح اللجنة المسائل التي ستتناولها المناقشة والتي ستشمل، بموجب المادة ٣ من المرسوم بقانون المشار اليه أعلاه، تنظيم الجيش وقوات الأمن، وحماية الأقليات، ومشاكل التعليم والعمل، واستقلال السلطة القضائية.

٢٦- وكان من المقرر أن يُعرض على رئيس الجمهورية تقرير مؤقت بنهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥. غير أن أعضاء اللجنة، البالغ عددهم ٥٠ عضوا (٢٥ من الهوتو و٢٥ من التوتسي)، لم يتمكنوا، فيما يبدو، من التوصل الى اتفاق. ومن ثم، يبدو من غير المرجح أن تُدرج في جدول أعمال المناقشة مسائل حساسة غير المسائل المنصوص عليها بالتحديد في المادة ٣. ومع ذلك، فإن المناقشة الوطنية أثارت الأمل في أن تقدم مقترحات لتحقيق السلم الدائم والحكم المستقر.

دال - إقامة العدل

٢٧- يؤدي عدم وجود نظام قضائي فعال، قادر على تطبيق القانون وإنفاذه، الى استمرار إفلات الجناة من العقاب واستمرار العنف في بوروندي. وهناك عوامل متعددة تكمن وراء فشل السلطة القضائية في إعادة النظام(٥).

٢٨- ويتمثل أحد العوامل الرئيسية في الشلل التام الذي تتسم به محاكم الاستئناف الجنائية الثلاث التي توقفت تماما عن العمل منذ آذار/مارس ١٩٩٣ حين انتهت ولاية مستشاريها ولم تُجدد منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، فإن جميع الدعاوى الجنائية مجمدة الآن. وتحاول الحكومة استصدار قانون جديد يرفع درجة المحاكم الابتدائية الى محاكم للاستئناف، وبذلك تتخطى هذا الطريق المسدود وتعجل بالنظر في الدعاوى الجنائية والفصل فيها.

٢٩- ومن الأمور التي تضعف أيضا النظام القضائي عدم توافر الخبرة القضائية. ذلك أن هناك عددا ضئيلا جدا من المهنيين الذين تلقوا التدريب القانوني الملائم: ومن الممكن لشخص حديث التخرج من كلية الحقوق أن يصبح قاضيا. وبالمثل، يتم تعيين قضاة المحاكم الجزئية بعد إتمامهم لمرحلة التعليم الثانوي العام وتدريبهم لمدة ستة شهور فقط؛ كما أن ٢٠ في المائة من قضاة المحاكم العليا ليست لديهم إجازة في القانون. ويجري بحث امكانية إنشاء "معهد للقضاة" لتوفير المتخصصين اللازمين. ويبدو أيضا أن عددا من البلدان الأوروبية على استعداد للمساعدة في تدريب المهنيين القانونيين.

٣٠- ويؤدي نقص الموارد البشرية والمادية، أيضا، الى إضعاف هذا النظام. فهناك ما مجموعه ٤٦٤ قاضيا و٢١ وكيلا للنيابة و٢٣ محاميا. وبوجه خاص، تثير محدودية عدد المحامين شكوكا خطيرة في فعالية ضمان الحق في الدفاع، خاصة وأن التقارير تشير الى وجود ٠٠٠ ٤ سجين في بوروندي في الوقت الحاضر.

٣١- وتؤدي هيمنة التوتسي على السلطة القضائية الى زيادة تقويض حياد النظام واستقلاله، كما تنال من مصداقيته. ووفقا لما ذكرته أعلى السلطات في البلد، فإن وجود ما يسمَّى "التضامن العرقي السلبي"، وفي إطاره يحمي أفراد نفس المجموعة العرقية بعضهم البعض، يزيد من تحيُّز النظام. ويؤدي تطبيق النظام القضائي، الذي يهيمن عليه التوتسي، على المدعى عليهم، ومعظمهم من الهوتو، الى نشوء التوتر وعدم الثقة.

٣٢- ويشكل عدم وجود نظام لحماية الشهود عاملا اضافيا في تقويض الثقة في النظام القضائي. وأثناء بعثة المقرر الخاص، زُعم أن شخصا قُتل هو وجميع أفراد عائلته في مقاطعة موينغا بعد أن وجَّه حديثا علنيا من خلال التلفزيون الى رئيس الجمهورية بشأن الجماعات المسلحة في المقاطعة، وذلك خلال الحملة الرامية الى استتباب السلم.

ثالثا - انتهاكات الحق في الحياة

ألف - العنف السياسي

٣٣- إن استخدام العنف لبلوغ الأهداف السياسية هو إحدى الخصائص الباعثة على القلق التي يتسم بها المناخ السياسي الحالي في بوروندي. وهو يؤدي الى تفاقم الأزمة وتقويض أي تحرك في سبيل التسوية السلمية الديمقراطية. ذلك أن المتشددين من الهوتو والتوتسي على حد سواء، الذين لا يقبلون باتفاقات تقاسم السلطة في اطار اتفاق الحكم، يلجأون الى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. والواقع أن ما يلاحظ بالفعل من إفلات أي جناة من العقوبة يسمح لهم باللجوء الى هذه الاجراءات كلما كان هناك قرار سياسي لا يوافقون عليه. من ذلك أنه، بعد تعيين السيد جان ميناني رئيسا للبرلمان، بدأت أعمال العنف والاحتجاج في بوجومبورا. وتشير التقارير الى أن قيام ميليشيات التوتسي بتنظيم "أيام المدينة الميتة" أودى بحياة ٥٠ شخصا. وبعد إعفائه من منصبه وانتخاب ليونس نغينداكومانا رئيسا للبرلمان، في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عادت الأمور الى طبيعتها في العاصمة. كما أن إعفاء السيد كانينكيكو من منصبه كرئيس للوزراء قد تم بنفس الوسيلة العنيفة. وبعد الإعلان عن طرد السيد كانينكيكو من حزب الوحدة والتقدم الوطني (وهو قرار يُدَّعى بأن السيد كانينكيكو اعتبره باطلا ولاغيا)، أدى قيام المتشددين من حزب الوحدة والتقدم الوطني بتنظيم "أيام المدينة الميتة" والمطالبة بإسقاط الحكومة الى إحلال السيد ندوايو محل السيد كانينكيكو. وبعد تعيين السيد ندوايو، عادت المدينة مرة أخرة الى حالة من الهدوء النسبي.

٣٤- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أشارت ادعاءات الى اغتيال السيد كليمنت ندابيغارنغيسيري، رئيس دائرة بوامبارانغوي (مقاطعة كيروندو)، والسيد سيرج مويانداا، رئيس دائرة موبيمبي (مقاطعة بوجومبورا)، والسيد سفرين بيجيندافيي، المفتش المحلي بالمدارس الابتدائية في مقاطعة موينغا.

٣٥- وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ادُعي أن مجهولا طعن السيد فيديلي موهيزي، محافظ مقاطعة موينغا، في دائرة غازوروي حيث كان يسعى، حسبما أفادت المعلومات، الى تقييد أنشطة العصابات المسلحة في المقاطعة.

٣٦- وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٥، قُتل السيد ارنست كابوشيمي، وزير المناجم والطاقة، وهو من الهوتو وكان يشغل منصب رئيس حزب تجمُّع الشعب البوروندي. وفي ١٣ آذار/مارس، اختُطف الكولونيل لوسيان ساكوبو، وهو ضابط جيش متقاعد وكان يشغل منصب عمدة بوجوبورا سابقا، وهو من التوتسي؛ وبعد اختطافه بيومين، عُثر على جثته في ضاحية كيمانا في بوجومبورا. وأدت اغتيالات أعضاء الحكومة والادارة الى تفاقم الاضطراب السياسي في البلد.

باء - الافلات من العقاب

٣٧- إن الإفلات الفعلي من العقاب يولّد العنف السياسي ويشكل عنصرا خطيرا من عناصر زعزعة الاستقرار في جميع جوانب النظام الاجتماعي والسياسي في بوروندي. واحترام سيادة القانون ضروري للحفاظ على النظام والاستقرار وحماية حقوق الانسان في أي بلد. أما الإفلات من العقاب فإنه يشجع على استمرار الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان. وقد حدثت عمليات قتل جماعي متكررة بانتظام، ولكن لم

يقدَّم الى العدالة إلا عدد قليل جدا من مرتكبيها[٦]. وفضلا عن ذلك، فإن الإفلات من العقاب يشكل عقبة أمام تطور الديمقراطية وسير المفاوضات من أجل تحقيق السلم (انظر E/CN.4/Sub.2/1992/NGO/20)، ويجعل المصالحة الوطنية أمرا صعبا. وقد أدى هذا الاعتقاد الراسخ بسهولة الإفلات من العقاب الى حدوث عمليات القتل العشوائي وتصاعد العنف الذي أصبح من المتعذر السيطرة عليه.

٣٨- إن عدم التحقيق في انتهاكات الحق في الحياة، سواء الانتهاكات المدنية أو العسكرية، يسهِّل الإفلات من العقاب. ونادرا ما تُجرى التحقيقات، وعندما تُجرى فإنها لا تفضي الى الإدانة والعقوبة الواجب تطبيقهما. وتشكل الحالات التالية أمثلة على هذه النقطة:

(أ) في آب/أغسطس ١٩٩٤، قُتل موظف بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في منزله في كيروندو، وادُّعي أن أفرادا من القوات المسلحة هم الذين قتلوه. ولم يسفر التحقيق عن أية نتيجة.

(ب) في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥، قُتل طفلان أحدهما عمره ٩ سنوات والآخر ١٣ سنة، في مخيم ماجوري (نغوزي) للاجئين، وزُعم أن أحد رجال الشرطة هو الذي قتلهما. ولم يسفر التحقيق حتى الآن عن أية نتيجة.

(ج) في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قُتل ما بين ١٥٠ و٢٠٠ لاجئ في كيري (كيروندو). ولم يسفر التحقيق عن أية نتيجة.

(د) شكلت الحكومة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لجنة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛ ولكن اللجنة فشلت في إجراء أية تحقيقات.

(هـ) ومن الأمثلة الأخرى على الإفلات من العقاب حالة تسعة من ضباط جيش بوروندي ادُّعي أنهم اشتركوا في انقلاب عام ١٩٩٣ (E/CN.4/1995/67، الفقرات ١٩٥-١٩٨) وهم الآن محتجزون في زائير وأوغندا. وطبقا لاتفاق تسليم المجرمين المبرم بين البلدان الواقعة على البحيرات الكبرى، والمؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٧٥، يجوز للحكومة التي قدم اليها الطلب أن تأمر باستمرار حجز المتهم الى أن تقدم الحكومة الطالبة طلباً رسمياً بتسليمه. وقد طلبت حكومة بوروندي تسليم هؤلاء الضباط، وكانوا في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ما زالوا محتجزين؛ ولكن طلب التسليم الرسمي لم يقدَّم حتى الآن. وتوقفت التحقيقات تماما بسبب انعدام الارادة السياسية والدبلوماسية. وربما تكون الخشية من أن تُعلن على الملأ أسماء بعض كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين اذا أدلى الضباط بأقوالهم هي التي دفعت بعض الجماعات ذات النفوذ الى الضغط لإعاقة عملية التسليم.

٣٩- وأحيط المقرر الخاص علما بأن عدة لجان قد أنشئت للتحقيق في الاغتيالات التي حدثت في البلد. غير أن كفاءة هذه اللجان في تحديد مرتكبي هذه الأفعال وتقديمهم الى العدالة كانت موضع تساؤل على نطاق واسع.

الأحداث التي وقعت في مقاطعتي كاروزي وموينغا

٤٠- تفيد معلومات تلقاها المقرر الخاص بأن قوات بوروندي قامت في نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٥ تقريبا، يساعدها أشخاص من المشردين داخليا ومن عصابات التوتسي، بقتل عدد من المدنيين الهوتو، ومعظمهم من النساء والأطفال، في مقاطعة مومينغا في إطار عمليات نزع أسلحة المدنيين. وتشير تقديرات تضمنتها تقارير وردت من منظمات غير حكومية ومن شهود عيان بأن عدد الضحايا يتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ شخص. ولكن الجيش يذكر أن عدد الضحايا هو ٢٠ قتيلا فقط.

٤١- وبغية توضيح ملابسات هذه الأحداث، عيَّن رئيس الوزراء لجنة تحقيق خلصت، ضمن جملة أمور، الى أن ضحايا أبرياء، معظمهم من النساء والأطفال، قتلوا خلال العمليات التي شنَّها الجيش ضد مسلحين تسللوا الى المواقع المعنية. ولكن لم يُعثر على أية أسلحة خلال تلك العمليات. وخلصت اللجنة الى أن عدد القتلى بلغ ٦٢ قتيلا في غازوروي في مقاطعة مومينغا و١٥٨ قتيلا في مقاطعة كاروزي. ولم يُعرف حتى الآن ما اذا كان أي شخص ممن ادُّعي ارتكابهم لهذه الأفعال قد قُدم الى العدالة. ويُزعم أنه لم تُتخذ أية خطوات لتعويض أسر الضحايا ولا لتفادي وقوع أحداث مماثلة.

الأحداث التي وقعت في كامينجي

٤٢- في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، قُتل ما لا يقل عن ٢٤ شخصا في مواجهات وقعت خلال عملية عسكرية لنزع أسلحة المدنيين. وكان من بين القتلى طفلان، أحدهما عمره ٤ سنوات والآخر ثلاثة شهور، وامرأة. وقُتل الضحايا في مناطق تابا وتوينيوني وسونغا وجيكيزي وميها وميرانغو ١ وميرانغو ٢ ووينتيريكوا وجيتورو. وطبقا لما ذكره الجيش، فإنهم قُتلوا برصاصات طائشة. وأُعلن عن تشكيل لجنة تحقيق في هذه الأحداث ولكن لم تعلن حتى الآن أية نتائج ملموسة. وزار المقرر الخاص ضاحية كامينجي بعد وقوع هذه الأحداث بثلاثة أيام واستمع الى أقوال شهود العيان لانتهاكات حقوق الانسان. وأجرى أيضا مقابلات مع ممثلي السلطات المدنية والعسكرية. وأفاد ممثلو السلطات العسكرية الذين تمت مقابلتهم بأن عربة مصفحة واحدة استخدمت في العملية، وأن القتلى دُفنوا في الأفنية الخلفية للمنازل، وأنه لم يحضر أحد من المسؤولين للتحقيق في هذه الأحداث أو التعرُّف على هويات القتلى. ولم يُعثر خلال هذه العملية إلا على سلاح ناري صغير.

جيم - "التطهير العرقي"

٤٣- في أوائل عام ١٩٩٤، بدأت عمليات "التطهير العرقي" في بوجومبورا. والغرض من هذا "التطهير العرقي" هو الفصل بين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين واستقطابهما لمنع التعايش السلمي بينهما. وهذه العمليات، التي تتراوح بين مجرد التخويف أو الهجمات البسيطة وقتل الهوتو وتنفيذ العمليات العسكرية المخططة بغرض إقصاء الهوتو من المناطق المجاورة، تؤدي الى تفاقم مناخ الخوف وعدم الأمان الاجتماعي.

٤٤- وكانت عمليات نزع أسلحة السكان المدنيين في ضواحي بوجومبورا التي يسكنها الهوتو أو خليط من السكان، وكذلك في مناطق البلد الداخلية، أداة رئيسية من أدوات "التطهير العرقي". وإن خوف الهوتو من التعرض لمزيد من الهجمات اضطرهم إلى للفرار من العاصمة، الى حد يمكن عنده القول بأن المدينة أصبحت تعيش فيها مجموعة عرقية واحدة فقط.

٤٥- وتفيد الأخبار بأنه، منذ بداية الأزمة، قُتل مثقفون ومعلمون واداريون وحكام محافظات من الهوتو. وعمليات اغتيال إرنست كابوشيميي (وزير المناجم والطاقة)، وفيديلي موهيزي (حاكم مقاطعة مومينغا)، ورئيس دائرة بوامبارانغوي ورئيس دائرة كانيونشا، ما هي إلا أمثلة قليلة على ذلك. وتفيد المعلومات الواردة بأن خمسة من حكام المقاطعات من الهوتو قد قُتلوا منذ بداية الأزمة. وفضلا عن ذلك، جرت محاولة لاغتيال سايمون نتاموانا، أسقف الكنيسة الكاثوليكية في بوجومبورا، وسيلفستر غاهونغو، الرئيس السابق لدائرة كيروندو.

الأحداث التي وقعت في بويزا وبوينزي، ٢٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥

٤٦- في ٢٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥، شُن هجوم على ضاحيتي بوينزي وبويزا اللتين يعيش فيهما خليط من السكان. ويُزعم أن قوات الجيش، تساعدها ميليشيات التوتسي، دخلت الى الضاحيتين للتفتيش عن الأسلحة. وتسبب الهجوم في مقتل مئات من الأشخاص وفرار أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص (معظمهم من الهوتو، ولكن كان هناك أيضا عدد من الزائيريين والتنزانيين والرعايا الأفريقيين الآخرين) الى بلدة أوفيرا (زائير) والى ضاحية غاتومبا (على بعد ١٠ كيلومترات من بوجومبورا). وزار المقرر الخاص المناطق المتأثرة في ضاحيتي بوينزي وبويزا وشاهد مساكن مدمَّرة عديدة. وزار أيضا مخيم المشردين داخليا في غاتومبا، الذي لجأ اليه العديد من ضحايا أحداث بوينزي وبويزا، واستمع الى شهادات عدد من هؤلاء الضحايا. وطبقا لهذه الشهادات، قتل أفراد الجيش والشرطة النساء والأطفال عشوائيا. وكان من بين القتلى زائيريون وتنزانيون. وكانت ضاحيتا بوينزي وبويزا هما آخر ضاحيتين في بوجومبورا يتعايش فيهما خليط من السكان. وفي الوقت الحاضر، لم تبق في بوجومبورا إلا ضاحيتان، هما كامينجي وكيناما، معظم سكانهما من الهوتو. وعلى الرغم من أن بعض السكان عادوا الى الضواحي، فإن أغلبيتهم لا تزال موجودة في أوفيرا (زائير) وفي ضاحية غاتومبا.

دال - استخدام وسائط الإعلام كوسيلة للتحريض على العنف

٤٧- يقر المرفق الأول لاتفاقية الحكم بأن وسائط الإعلام تشكل عنصرا خطرا على استقرار البلد، على الرغم من أن عليها مسؤولية ضخمة في تعزيز التوصل الى حل سلمي للأزمة السياسية.

٤٨- وتوزع الصحف أساسا في العاصمة[٧]. وعلى الرغم من توزيعها المحدود فإن لها تأثيرا عميقا على القرّاء. ولوسائط الإعلام المسموعة والمرئية تأثير أوسع نطاقا، وتُستخدم أكثر من الصحافة المكتوبة[٨]. ويبدو أن صحافة بوروندي تنشر الآراء أكثر مما تنشر الأخبار. وتنحو هذه الآراء الى أن تكون مرتبطة بالدفاع عن مصلحة سياسية أو عرقية، وهي أحيانا تشوّه الأخبار وتبالغ فيها وتثير حولها ضجة إعلامية. ويمكن القول بوجه عام إن صحافة بوروندي من نوعية رديئة تلجأ الى الشائعات ولا تراعي أصول المهنة. وقد أصبح التلاعب بالمعلومات الذي يفاقم المشاكل العرقية وسيلة للتحريض على القلاقل الاجتماعية. وفيما يلي بعض الأمثلة على عناوين الصفحة الأولى في صحف مختلفة، للدلالة على هذه النقطة:

"لا تنسوا أبدا أن هدفنا النهائي هو إقصاء جميع المتطرفين الهوتو عن السلطة" - "سفير الولايات المتحدة، روبرت كروجر، كذاب". عناوين الصفحة الأولى، صحيفة "Le Carrefour des Idées"، العدد ٥١، ٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

"ماذا يفعل عبد الله في بوروندي؟ اطردوا هذا المغربي الصغير. لا نريد أن يبقى هذا البربري هنا بعد الآن. فليرحل قبل يوم الاثنين". عناوين الصفحة الأولى، صحيفة "Le Carrefour des Idées"، العدد ٥٢، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

"سيلفستر نتيبانتونغانيا، الرجل المراوغ، ومنشئ العصابات الإرهابية، لم يعد يتمتع بالمصداقية اللازمة لمواصلة إدارة بلدنا". عناوين الصفحة الأولى، صحيفة "Le Patriote"، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

"صحيفة "Le Carrefour des Idées" تمنح جائزة قدرها مليون فرنك بوروندي لمن يأتي برأس ليونار نانغوما أو برأس فستوس نانيونغو على سن الرمح." عناوين الصفحة الأولى، صحيفة "Le Carrefour des Idées"، العدد ٤٧، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

"ميتران كان نازيا ... ولنا أن نتساءل عما اذا لم ير في رواندا فرصة لتحقيق حلم شبابه: ارتكاب جريمة إبادة جماعية، ولا يهم اذا كان ذلك ضد الباتوتسي في رواندا أم ضد اليهود." عناوين الصفحة الأولى، صحيفة "L'Etoile"، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤".

٤٩- والفكرة المهيمنة على هذه الصحافة المتطرفة ليست تقديم المعلومات وإنما هي المواجهات السياسية وإثارة الكراهية العرقية من خلال الاتهامات المستمرة والتشهير. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنه توجد أيضا صحف تثبت أن لديها قدرا من الضمير المهني والموضوعية؛ وينبغي تشجيع جهودها.

٥٠- ولئن كان من المتعذر تحديد الجهة التي تموّل وسائط الإعلام المتطرفة، فإن مصادر عديدة موثوقاً بها تدعو الى الاعتقاد بأن ليونار نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، هو الذي يقف وراء صحيفة "Le Temoin "، وأن الرئيس السابق باغازا يدعم "La Nation" و"Le Patriote". والمسؤول الرئيسي عن إصدار صحيفة "Le Carrefour des Idées" هو رئيس تحريرها، جوفينال ماديريشا.

٥١- ويجب النظر الى تأثير وسائط الإعلام على السلوك الاجتماعي في بوروندي في السياق الثقافي وفي سياق التقاليد الموروثة في مجتمع ريفي. وعلى الرغم من أن الصحف لا تفعل أكثر من وضع الشائعات في شكل مكتوب، فإن هذه الشائعات، بمجرد أن تكتسب الشرعية التي يضفيها عليها الشكل المطبوع، تتحول الى حقائق في نظر قطاعات معينة من السكان. وتأثير الاذاعة أخطر: ذلك أن كل ما يُبث في الإذاعة يُفهم على أنه كلمات القائد (umukuri) ولا يكون موضع تساؤل إلا نادرا. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن وسائط الإعلام ظلت، لفترة ٣٠ سنة، تحت سيطرة الدولة المتسلطة، وأنها كانت تعكس ايديولوجية الحزب الحاكم طوال ذلك الوقت، ولم تسمح بأي فرصة لانتقاد أو دحض الآراء الرسمية.

٥٢- وعلاوة على ذلك، فإن افتقار معظم الصحفيين الى التدريب الكافي، وعدم وجود مدونة لقواعد المهنة، الى جانب الموارد الاقتصادية والمادية الشحيحة، أمور تعرقل تطور الصحافة نحو المزيد من الموضوعية والتغطية الإعلامية. وأدى إغلاق معهد الصحافة في عام ١٩٩١، والتأخير في إنشاء قسم لدراسة الاتصالات بالجامعة[٩] الى تدهور مستوى الصحافة في بوروندي.

٥٣- والمادة ٢٦ من الدستور[١٠]، وكذلك المرسوم بقانون رقم ٣٩/١ المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، هما اللذان يحكمان تنظيم الصحافة في بوروندي. ومن المقرر أن يُعرض قريبا مشروع قانون جديد بشأن هذا الموضوع ليعتمده البرلمان. وينص مشروع القانون بالتفصيل على حقوق والتزامات العاملين المهنيين في وسائط الإعلام، وينظم دور المجلس الوطني للاتصالات، ويحدد القواعد الخاصة بإصدار ونشر المعلومات. وخصِّص في مشروع القانون باب يتعلق بجرائم الصحافة. وتنص المادة ٥٧، بالتحديد، على أن نشر معلومات خاطئة أو مؤذية، أو التحريض على الكراهية العرقية، يشكلان جرائم[١١]. ووقت اعداد هذا التقرير، لم يكن مشروع القانون قد اعتُمد بعد. ومع ذلك، تتفاقم المشكلة بسبب عدم سيادة حكم القانون وبسبب الدور السلبي للمجلس الوطني للاتصالات، الذي ينبغي أن يمنع صدور معلومات بغرض التشهير من خلال الصحافة. وثمة حاجة الى إنفاذ تدابير قسرية ضد جرائم الصحافة.

هاء - الأشخاص الذين يدَّعى ارتكابهم لانتهاكات الحق في الحياة

٥٤- إن الهوتو والتوتسي هم، في نفس الوقت، ضحايا انتهاكات الحق في الحياة ومرتكبو هذه الانتهاكات. ونظرا لما يتسم به الوضع من تعقد، فإن الأصل العرقي للضحية يكون، في أغلب الأحوال، هو المؤشر الوحيد على هوية مرتكبي الهجوم. وعلاوة على ذلك، ونظرا لمناخ الخوف السائد في البلد ولما يحدث فيها من تلاعب، يمانع الشهود ممانعة شديدة في التقدم للادلاء بشهاداتهم.

١- القوات المسلحة وميليشيات التوتسي

٥٥- تتألف القوات المسلحة من عدد يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ٢٠ شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ٥ شخص من أفراد الشرطة. والقوات المسلحة مسؤولة عن الدفاع عن البلد وعن استتباب النظام العام. وتفيد المعلومات الواردة بأن عدد العسكريين قد ازداد بثلاثة أمثال خلال فترة تجاوز السنتين بقليل.

٥٦- وتتفق جميع المصادر التي تم التشاور معها على أن تركيبة القوات المسلحة تعتبر أحادية العرق تقريبا. ويتم الحاق الأفراد بالقوات المسلحة، التي يهيمن عليها التوتسي، على أساس الانتماء العرقي وليس على أساس الكفاءة. وقد أدى ذلك الى شكوك خطيرة مفادها أن القوات المسلحة متحيزة، وتأجج الخوف من ذلك نتيجة لكون عمليات نزع أسلحة المدنيين تنفَّذ أساسا ضد الهوتو، على الرغم من أن هذه العمليات نادرا ما تفضي الى العثور على أسلحة. فخلال الأحداث التي وقعت في كامينجي وقُتل فيها ما لا يقل عن ٢٤ شخصا، لم يُعثر إلا على سلاح واحد. وقد أصبح التغيير المزمع إدخاله على سياسات تعيين الأفراد في القوات المسلحة بحيث تخصص حصة للأغلبية الهوتو واحدة من المسائل الحساسة التي سيتعين بحثها في المناقشة الوطنية.

٥٧- ولئن كان من المتعذر إنكار أن الجيش تعرَّض لهجمات من جماعات الهوتو المسلحة، فمن الصحيح أيضا أنه مسؤول عن انتهاكات خطيرة للحق في الحياة. من ذلك أن التقارير أفادت بأن الجيش قتل ٥٢ شخصا، في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، أثناء ملاحقة مدنيين مسلحين في منطقة غاشورورا خارج بوجومبورا. وذكرت السلطات العسكرية أن عقوبات ستُوقع على مرتكبي هذا الفعل. غير أنه لم تبدأ محاكمتهم حتى اليوم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، ألقيت قنبلة يدوية وأُطلقت عيارات نارية على أشخاص كانوا يحضرون القدَّاس في

كنيسة في سينداجيرو (نغوزي)، وقيل إن الذين قاموا بذلك هم أشخاص يرتدون الزي العسكري. وقُتل في هذه العملية ٤٥ شخصا.

٥٨- وقد تواطأت ميليشيات التوتسي، التي يقال إنها مدعمة من الرئيس السابق باغازا والمعروفة باسم "الجماعات التي لا تفشل" أو "الجماعات التي لا تُقهر"، بشكل وثيق مع القوات المسلحة؛ وحدث ذلك التواطؤ، على سبيل المثال، في عمليات نزع أسلحة المدنيين التي جرت في بويزا وبوينزي. وكذلك تعاون أشخاص من المشردين داخليا مع الجماعات التي لا تُقهر ومع العسكريين. وقيل إن واحدة من الجماعات التي لا تُقهر قد شنت، في ليلة ٢٧-٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، هجوما على وسط بلدة موينغا، وكان معها أشخاص من المشردين داخليا من موكوني وموينغا. وأثناء هذه الأحداث، قُتل ثلاثة أشخاص وأُشعلت الحرائق في ٢٦ منزلا. وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥، قيل إن جماعة من الجماعات التي لا تُقهر قتلت شخصا في موكوني. وادُّعي أيضا بأن أحد مرتكبي هذا الفعل كان يرتدي الزي العسكري. والجماعات التي لا تُقهر نشطة بوجه خاص في بوجومبورا، ولا سيَّما خلال ساعات حظر التجول؛ وزعم أنها تمارس أفعالها بالتواطؤ مع القوات المسلحة.

٢- جماعات الهوتو المسلحة

٥٩- أنشئت جماعات المعارضة المسلحة في الثمانينات عندما أسس مجتمع اللاجئين البوروندیين في رواندا وتنزانيا حزب تحرير شعب الهوتو. وحركة المعارضة المسلحة هذه، التي سمي المنضمون اليها أحيانا باسم "الارهابيين القبليين"[١٢]، حركة جيدة التنظيم وتلقى أفرادها تدريبا عسكريا. وقد مارست حركة عصابات حزب تحرير شعب الهوتو، التي تنادي بالاطاحة بحكم التوتسي، أفعال العنف ضد التوتسي تحت شعار "السلطة للباهوتو".

٦٠- ويُزعم أن حزب تحرير شعب الهوتو مسؤول عن المجازر التي ارتكبت ضد التوتسي في دائرة نتيغا في عام ١٩٨٨. وتفيد معلومات أتيحت للمقرر الخاص بأن عمليات تسلل مناضلي حزب تحرير شعب الهوتو الى المقاطعات الشمالية لا تزال تسبب خسائر في الأرواح. وقد نشط مناضلو الحزب المسلحون بالبنادق في دائرة غارسوروي في مقاطعة موينغا، ولا سيما في مواقع مساسو وجيكويي وكاغوغوي وكارامبو وكيناما ومونينيا وكيزي، حيث أبلغ عن حدوث مصادمات متكررة بانتظام بين مناضلي حزب تحرير شعب الهوتو وقوات الجيش.

٦١- ويقال أيضا إن عددا كبيرا من عصابات الهوتو المسلحة نشطة في مقاطعة سيبيتوكي، حيث تجري حرب أهلية على نطاق محدود. وتفيد المعلومات الواردة بأن عصابات الهوتو المسلحة سيطرت، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، على تل مابايي في سيبيتوكا. وقُتل في هذا الحادث ١٥ جنديا. أما عدد المدنيين والأشخاص المسلحين بالبنادق الذين قُتلوا في هذه المواجهة فإنه غير معروف. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، قيل إن عصابات الهوتو المسلحة قتلت المئات من التوتسي في دائرة تنغارا (نغوزي).

٦٢- واعتُبرت عصابات الهوتو المسلحة مسؤولة أيضا عن كمائن مختلفة، منها الكمين الذي أسفر عن مقتل صحفي من جنوب أفريقيا وثلاثة من الرعايا البلجيكيين، على الرغم من أن مصادر أخرى عديدة ذكرت أن الجيش هو المسؤول عن حالات القتل المحددة هذه.

٦٣- ويبدو أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، الذي يرأسه الوزير السابق ليونار نيانغوما، هو الذي يدعم عصابات الهوتو المسلحة. ويمكن أن يكون الجناح المسلح التابع لهذا المجلس، وهو جبهة الدفاع عن الديمقراطية، هو المسؤول عن الهجمات ضد عدد من مراكز الجيش. وتعمل هذه الجماعة من شرق زائير، ويقال إن لها روابط مع قوات حكومة رواندا السابقة ومع ميليشيا الهوتو المسماة انتيراهاموي.

٦٤- وقيل إن جبهة الدفاع عن الديمقراطية وطدت مركزها بين اللاجئين البوروندیين الجدد في زائير. ويُزعم أن الأواصر العرقية بين اللاجئين الروانديين والبوروندیين في زائير تعزز التعاون بين جماعات الهوتو البوروندية المسلحة وميليشيا انتيراهاموي. وقيل إن أفراد هذه الجماعات شوهدوا وهم يتعاونون في تنفيذ هجمات ضد مراكز للجيش في مقاطعة سيبيتوكي. ويُزعم أن أفرادا من القوات المسلحة الرواندية السابقة والميليشيا الرواندة في زائير، وهي التي تسيطر على مخيمات اللاجئين، يقومون بتدريب الشباب وإعدادهم لعمليات تنفَّذ داخل رواندا وبوروندي. وهذه الغارات التي تشن عبر الحدود تهدف، على وجه التحديد، الى زعزعة الاستقرار من خلال إحداث توترات داخل المجتمعات المحلية.

٦٥- والأسلحة التي تستخدمها الميليشيات والعصابات المسلحة أسلحة رخيصة ورديئة النوع. وعلاوة على "السلاح الأبيض"، تحتاز هذه الميليشيات والعصابات على أسلحة نارية وقنابل يدوية يسهل إخفاؤها. ويقال إن مصدر هذه الأسلحة غير معروف بوضوح، ولكن عدة مصادر زعمت بأنها ربما تأتي من الصين وفرنسا وجنوب أفريقيا وزائير وأوروبا الشرقية[١٣].

رابعا - قضايا ذات أهمية خاصة

ألف - اللاجئون، والمشردون والمشتتون داخليا

اللاجئون

٦٦- ينبع التعقد الذي تتسم به حالة اللاجئين في بوروندي من أن هذا البلد يفرز تدفقات اللاجئين ولكنه، في الوقت نفسه، يستقبل لاجئين من بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيَّما رواندا، كما يستقبل البوروندیين العائدين الذين كانوا قد غادروا البلد في فترات العنف السابقة.

٦٧- وبعد الانقلاب الذي وقع في عام ١٩٩٣، فرَّ حوالي ٠٠٠ ٦٧٠ شخص من بوروندي ولجأوا الى رواندا وتنزانيا وزائير. وقد عاد معظمهم بمحض ارادتهم في أوائل عام ١٩٩٤. ومع ذلك، تشير التقديرات الى أنه لا يزال يوجد نحو ٠٠٠ ٦ لاجئ بوروندي في رواندا، و٠٠٠ ٦٢ لاجئ في تنزانيا و٠٠٠ ١٣٦ في زائير. وقد استمرت تدفقات اللاجئين البوروندیين، ومعظمهم من الهوتو، الى أوفيرا في زائير بعد عمليات "التطهير العرقي" التي حدثت في بوجومبورا خلال الفترة من آذار/مارس الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي آذار/مارس ١٩٩٥.

٦٨- وعقب الأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، فرَّ نحو مليوني رواندي متوجهين أساسا الى تنزانيا وزائير، وفر عدد أقل الى بوروندي. ويوجد حوالي ٠٠٠ ٢٨٤ لاجئ رواندي في بوروندي، وخاصة في المقاطعات الشمالية. وفي موينغا، يأوي مخيم نتامبا حوالي ٠٠٠ ٣٣ لاجئ ومخيم موغانو حوالي

٠٠٠ ٣٦ لاجئ. وفي مقاطعة كيروندو، يتركز ٠٠٠ ٢٧ شخص في مخيم روكوراميغاهو، في حين يوجد في مقاطعة نغوزي حوالي ٠١٨ ٩٧ لاجئا، موزعين على مخيمات ميغارا وروفومو وكيبيزي وماجوري. ومع ذلك، لا يزال تدفق اللاجئين المنتظم مستمرا، سواء الوافدين الى بوروندي أو المارين بها في طريقهم الى تنزانيا. وطبقا لمعلومات استُرعي اهتمام المقرر الخاص اليها، وعلى عكس ما هي عليه الحال في مخيمات اللاجئين في زائير، فإن اللاجئين الروانديين في مخيمات بوروندي ليسوا مسلحين، ولا يوجد زعماء لميليشيات، ولا يوجد فيما يبدو جنود من القوات المسلحة السابقة التابعة لرواندا.

٦٩- وكان اللاجئون الروانديون في مخيمات بوروندي هدفا للهجمات ولانتهاكات الحق في الحياة في عدة مناسبات:

(أ) وقع واحد من أخطر الأحداث في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في كيري (كيروندو) عندما هاجم رجال مسلحون مركزا للمرور العابر للاجئين وقتلوا ما لا يقل عن ٩٦ لاجئا. وأشارت التقارير الى تواطؤ الجيش والى رد فعله السلبي أثناء هذه الأحداث.

(ب) في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، قُتل ٣٠ لاجئا في كيدوندير، دائرة كابارورو (كايانزا)، بعد أن أمرهم جنود بوروندييون بالرحيل.

(ج) في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، قُتل ٤٠ لاجئا، معظمهم من النساء والأطفال، وادُّعي أن رجالا مسلحين يرتدون الملابس العسكرية هم الذين قتلوهم في كنيسة سنداجورو في كايانزا.

(د) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قيل إن مجموعة من ١١ لاجئا رواندیا، منهم ٨ رجال وطفل وامرأتان، قُتلوا بأيدي رجال مسلحين من التوتسي وأعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، عقب وصولهم الى غاتاري، موينغا.

٧٠- وفي هذا السياق، تجدر الاشارة الى أن التحقيقات في مقتل اللاجئين لم تتوصل الى أية نتيجة.

٧١- وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، وعقب هجوم شنَّه على مخيم ماجوري رجال مسلحون يرتدون الملابس العسكرية، وقُتل فيه ١٢ لاجئا، فرَّ عدد من اللاجئين يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ و٠٠٠ ٣٥ شخص من مخيم ماغارا الى الحدود التنزانية. وتشكل الهجمات من هذا القبيل مصدر قلق للمقرر الخاص. ونظرا لانعدام الأمن في مخيمات اللاجئين، فإن هناك خطرا لا على أرواح اللاجئين فحسب وإنما أيضا على أرواح العاملين في عمليات الاغاثة الانسانية. وبدأ لاجئون آخرون في مغادرة مخيمات روفومو وماجوري ونتامبا ولكنهم عادوا اليها بالتدريج بعد علمهم بإغلاق الحدود التنزانية. ويذكر اللاجئون أنفسهم أن هذا التدفق الجماعي ليس وراءه دافع سياسي ولكنه نتيجة تلقائية للشعور بالخوف نظرا لتدهور حالة الأمن وانتشار الشائعات حول امكانية التعرُّض لمزيد من الهجمات. ومما أثر أيضا على اللاجئين التقارير التي تبثها الإذاعة عن ترحيل الأجانب من بوروندي.

٧٢- ويشعر المقرر الخاص بالقلق أيضا إزاء قيام سلطات البلدان المجاورة بطرد لاجئين بوروندیين. ويود أن يلفت اهتمام حكومات بلدان المنطقة الى التزاماتها بمنح اللجوء. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الاقليمي

بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجومبورا في الفترة من ١٥ الى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، قد حث البلدان التي تستضيف اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى على مواصلة تقديم المساعدة ومنح اللجوء طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئ، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ بشأن الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٨١ بشأن حقوق الانسان وحقوق الشعوب. وينبغي أن يكون عدم جواز انتهاك الحق في الحياة هو أساس منح اللجوء، على الرغم من العبء الثقيل الذي تلقيه أعداد اللاجئين على كاهل البلدان المستضيفة.

٧٣- ونظرا لتماثل التركيبة العرقية للسكان، ولتطابق العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكلت تاريخ رواندا وبوروندي، فإن الأحداث التي تقع في أحد البلدين تؤثر فورا على الآخر. ومن الأمثلة على هذا التأثير الاقليمي الأحداث التي وقعت في مخيم كيبيهو (رواندا). فقد قيل إن الجنود الروانديين قتلوا، خلال الفترة من ١٨ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥، حوالي ٠٠٠ ٢ شخص من المشردين داخليا في مخيم كيبيهو، رواندا[١٤]. ونتيجة لذلك، تدفقت على مخيمات اللاجئين في بوروندي أعداد كبيرة من الأشخاص الهاربين من العنف في رواندا والباحثين عن ملاذ من الاضطهاد. وتؤدي أحداث من هذا القبيل الى إحباط أمل اللاجئين الروانديين في بوروندي في العودة الى وطنهم آمنين.

٧٤- والعائدون، وهم لاجئون بوروندیون كانوا قد فروا في الماضي الى بلدان أخرى في المنطقة ثم قرروا العودة الى بلدهم، يبقون مؤقتا في مخيمات اللاجئين الى أن يتسنى لهم العودة الى مواقع سكنهم الأصلي.

الأشخاص المشردون داخلياً والأشخاص المشتتون

٧٥- خلال الأحداث التي وقعت في بوروندي في عام ١٩٩٣، رحل العديد من الأشخاص عن التلال التي كانوا يعيشون فيها أصلا، باحثين عن مواقع أكثر أمنا. ونزح حوالي ٠٠٠ ٢٧٥ شخص، معظمهم من التوتسي، عن مساكنهم وأقاموا في مخيمات بالقرب من القواعد العسكرية التي يمكن أن تكفل لهم الأمن. ولجأ ٠٠٠ ١٣٠ شخص آخر، معظمهم من الهوتو، الى دوائر أخرى وتلال أخرى أو اختبأوا في أماكن أخرى. ويشار الى المجموعة الأولى بعبارة "الأشخاص المشردين داخليا" والى المجموعة الثانية بعبارة "الأشخاص المشتتين".

٧٦- وفي حين استفادت المجموعة الأولى من بعض المساعدات الانسانية والمعونة الغذائية، فإن المجموعة الثانية لم تستفد منها. وهذا أمر مفهوم الى حد ما، بما أن وصول المعونة الانسانية الى المشردين كان ميسرا بسبب وجودهم في مخيمات بالقرب من القواعد العسكرية. أما المشتتون، الذين اختبأوا في الأدغال ليظلوا أبعد ما يمكن عن المناطق الرئيسية التي يسهل وصول الجنود اليها، فلم يتسن الوصول اليهم لأنهم ليسوا مركّزين في مخيمات. وقيل إن أعدادا من المشتتين قد عادوا الى أماكن اقامتهم الأصلية واستأنفوا أنشطتهم. ولا يزال المشردون موجودين في المخيمات، سواء بسبب قلقهم على سلامتهم أو بسبب تشجيع المتطرفين التوتسي والجيش حيث يسمح لهم إبقاء المشردين داخل المخيمات بمواصلة زعزعة الاستقرار في البلد. وعلى الرغم من أن مخيمات اللاجئين أحسن تنظيما من مخيمات المشردين داخليا، فإن الأحوال المعيشية القاسية في كلتا الحالتين تبعث على القلق. ويرد المزيد من التفاصيل عن هذه الحالة في تقرير ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا عن بعثته الى بوروندي (E/CN.4/1995/50/Add.2).

٧٧- وفي الشهور الأخيرة، قيل إن برامج تقديم المعونة الدولية الى المشردين داخليا قد أوقفت، في محاولة لتفادي الاعتماد عليها وتشجيع عودة المشردين، بالتدريج، الى تلالهم الأصلية. وترتب على هذا القرار حدوث توترات ومنازعات نظرا لمواصلة تقديم امدادات المعونة الغذائية الى اللاجئين، ومعظمهم من الهوتو القادمين من رواندا، وتوقف تقديمها الى المشردين داخليا، ومعظمهم من التوتسي البوروندیين. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، في موينغا، هاجم المشردون داخليا ١٨ شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي وسلبوا حمولتها. وأثار ذلك غضب اللاجئين الذين كانت الأغذية مرسلة اليهم أصلا. ويتزايد، لهذا السبب، خطر حدوث مواجهات بين اللاجئين والمشردين داخليا. كما أن منح الأفضلية للتوتسي عند توزيع المعونة الانسانية قد أصبح مسألة حساسة سياسياً بالنسبة للمتطرفين من الهوتو والتوتسي، على حد سواء.

٧٨- ويقال إن بعض الأشخاص من المشردين داخليا يشتركون مع الجيش في شن الهجمات ويساعدونه في عمليات نزع أسلحة عصابات الهوتو المسلحة. ويدّعى بأنه، خلال الأحداث التي وقعت في غازوروي والتي قُتل فيها ٢٠٠ شخص، شوهد أشخاص من المشردين داخليا أثناء عودتهم الى المخيمات وهم يحملون أمتعة شخصية تخص القتلى. وقد أُعرب عن القلق من أن مخيمات المشردين داخليا تشجع على تكوين عصابات الشباب من التوتسي.

٧٩- وأنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وزارة جديدة لاعادة إدماج وتوطين المشردين والعائدين. ولكن، لم تتضح بعد الاجراءات التي ستتخذها هذه الوزارة الجديدة لايجاد حل لهذه المشاكل. وقد استمع المقرر الخاص الى شكاوى بعض الأشخاص المشردين داخليا حول فعالية هذه الوزارة. وتعلقت هذه الشكاوى بعدم وجود تدابير ملموسة لتسهيل عودتهم الى أماكن اقامتهم الأصلية واعادة إدماجهم فيها.

باء - النساء والأطفال

٨٠- في بلد مثل بوروندي، يعاني من التدفقات الهائلة من اللاجئين والمشردين أو المشتتين، الذين لا يرون أي أمل قريب في العودة الآمنة الى منازلهم، تكابد النساء والأطفال معاناة خاصة بسبب الظروف المعيشية غير المستقرة والمحفوفة بالمخاطر.

٨١- وتواجه اللاجئات والمشرّدات، اللائي تضطرهن الظروف الى تحمّل مسؤوليات جديدة للنهوض بأعباء الأسرة في غياب الزوج أو الأخ، عدم الأمان في المخيمات المكتظة، والاختلاط الذي يعرّضهن للعنف الجسدي أو الاغتصاب. وفي أغلب الأحيان، تعيش النساء حبيسات بيئة قاسية، يفتقرن فيها الى الحماية من تقلبات المناخ، وبعيدات عن أنشطتهن المنزلية التقليدية. ويبدو المستقبل قاتما وغامضا أمام هؤلاء النساء اللائي يواجهن الملل وعدم توافر فرص التدريب والمعاناة من آثار الصدمات النفسية التي يخلفها "التطهير العرقي" أو المجازر التي قضت على أفراد أسرهن.

٨٢- ويشكل الأطفال والشباب الأغلبية العظمى من سكان مخيمات اللاجئين والمشردين، التي يبلغ معدل المواليد فيها ٣ في المائة على الأقل. وفي بعض مخيمات المشردين، يُسمح للأطفال باستخدام مرافق المدارس المجاورة، بالتناوب مع أطفال المنطقة. ولكن ليست هذه هي القاعدة في جميع الأحوال. وفي مخيمات اللاجئين التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، حاول عدد من المنظمات غير الحكومية تقديم حد أدنى من التسهيلات التعليمية. وتتفاقم محنة الأطفال اللاجئين والمشردين بسبب تشتت أفراد الأسرة

الواحدة من جرّاء التحركات السكانية الواسعة النطاق. ونتيجة لذلك، يوجد مئات من الأطفال الذين فقدوا أبويهم، ويرعاهم في المخيمات أقارب الأسرة أو جيران من مناطق سكنهم الأصلية. ويشكل هؤلاء الأطفال، شأنهم شأن أمهاتهم، مجموعة ضعيفة تعاني من سوء التغذية والأمراض وشتى أشكال العنف، بما فيها العنف الجنسي والاغتصاب.

٨٣- وتعتبر حالة الأشخاص المشتتين أسوأ من ذلك بوجه عام، لأنهم يبتعدون عادة عن المراكز الحيوية أو الطرق الرئيسية التي يسهل على الجيش أو الميليشيات المسلحة الوصول اليها. وتتأثر النساء والأطفال بوجه خاص من عدم توافر القدر الملائم من المأوى والغذاء والخدمات الصحية وخدمات النظافة، وكثيرا ما تكون الخسائر في الأرواح من النساء والأطفال مرتفعة عند المواجهات بين الجيش والميليشيات المسلحة.

جيم - اشتراك الشباب في أعمال العنف

٨٤- إن اشتراك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٠ سنة في أعمال العنف أمر يبعث على القلق بوجه خاص. وتفيد بعض المصادر بأنهم يشنون هجماتهم وهم تحت تأثير الكحول والمخدرات. وعلاوة على انضمام الشباب الى العصابات، يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ ازاء ما حدث من اغتيال التلاميذ والطلبة، خاصة في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في جامعة بوجومبورا.

(أ) ففي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ألقى تلاميذ من التوتسي قنبلة على مدرسة بورينغو الثانوية، فقُتل خمسة تلاميذ من الهوتو وأصيب ١٣ تلميذا آخرين بجروح.

(ب) وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قيل إن عصابات الهوتو في جيتيغا أشعلت النار في مدرسة كيبيمبا الثانوية فمات ٧٠ تلميذا من التوتسي حرقاً. وقبل ذلك الحادث، ادُّعي بأن الطلبة الهوتو جُرحوا وضُربوا حتى الموت.

(ج) وخلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ أيضا، قيل إن عصابات الهوتو هاجمت كنيسة في قرية أوتيفا، في جيتيغا، وأدى هذا الهجوم الى مقتل ٣٠ شخصا.

(د) وخلال الفترة من ٨ الى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، قيل إن شبابا من التوتسي وضعوا المتاريس في شوارع بوجومبورا وألقوا الأحجار والقنابل. ونتيجة لهذه الأحداث، قُتل ٢٠ شخصا.

(هـ) وفي ٢٣ كانون الأول/يناير ١٩٩٥، وقعت مشادة بين الطلبة الهوتو والتوتسي في مدرسة كامينجي الثانوية أسفرت عن مقتل طالب من الهوتو.

(و) وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، قُتل ثلاثة طلاب في بوروري إثر انفجار قنبلة في مبنى مدرسة ثانوية.

دال - قتل العاملين في المجال الإنساني الدولي

٨٥- يعرب المقرر الخاص عن القلق بصفة خاصة إزاء تصاعد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني الدولي، وهو العنف الذي أدى الى تعرُّض موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للموت والتهديد بالقتل. ومما يبعث على القلق والأسف أن العاملين في المجال الانساني، الذين يبذلون جهدهم لمساعدة شعب بوروندي، هم الذين يستهدفهم المتطرفون لزعزعة استقرار البلد والحيلولة دون التدخل الانساني والعسكري من جانب المجتمع الدولي. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (قرار الجمعية العامة ٥٩/٤٩)، تنص على الالتزام بضمان سلامتهم وأمنهم.

(أ) في آب/أغسطس ١٩٩٤، ادُّعي أن العسكريين قتلوا موظفا بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في كيروندو. وقيل إنه كان يحقق في مقتل أكثر من ١٠٠ لاجئ في كيري (كيروندو).

(ب) في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، وفي مقاطعة نغوزي، قيل إن أحد متطوعي الأمم المتحدة من العاملين ببرنامج الأغذية العالمي، اقتيد الى ثكنات الجيش وتعرَّض للضرب، مع زميل بوروندي، بعد أن حدثت بينهما وبين ضابط بالجيش مناقشة حادة كان الضابط خلالها قد أطلق الرصاص على زميل بوروندي آخر فأرداه قتيلا.

(ج) في ٧ آذار/مارس ١٩٩٥، ألقيت قنبلة أثناء زيارة أحد ممثلي الاتحاد الأوروبي، وهو بلجيكي الجنسية.

(د) وأحيط المقرر الخاص علماً، عقب مغادرته لبوروندي في نيسان/ابريل ١٩٩٥، بمقتل موظف يوناني يعمل بمنظمة غير حكومية هي "خدمات الإغاثة الكاثوليكية".

(هـ) وعلى أثر شن عدة هجمات ضد ممتلكات منظمة "أطباء بلا حدود - فرنسا" في كيروندو قررت المنظمة وقف تنفيذ عملياتها في تلك المنطقة من البلد.

٨٦- وعلاوة على ذلك، تلقى ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وكذلك رئيس بعثة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية في موينغا تهديدات بالقتل. واطلع المقرر الخاص أثناء بعثته على رسالة تتضمن مثل هذه التهديدات. وقد نشرت في الصحف الوطنية، في مناسبات مختلفة، تهديدات بالقتل ضد السفير ولد عبد الله، ممثل الأمين العام في بوروندي، والسفير روبرت كروغر، سفير الولايات المتحدة.

خامسا - ملاحظات ختامية

٨٧- يرى المقرر الخاص أن حالة حقوق الانسان في بوروندي خطيرة للغاية، وهي ناجمة عن تفاعل عوامل متعددة. وأهم الأسباب هي: التجاوزات السائدة ضد الحق في الحياة والتي أصبحت متأصلة لدى أفراد المجموعتين العرقيتين؛ التصاعد الرهيب للعنف الذي أصبح يغمر بوروندي؛ والإفلات من العقوبة. ولا يبدو

أن شعب بوروندي، وهو الضحية الأساسية، ولا المجتمع، وهو شاهد لا حول له ولا قوة على عمليات القتل والمجازر المتكررة، لديهما القدرة على وقف تيار العنف. بل ان مستوى العنف، فيما يبدو، يتلاعب فيه أولئك الذين يسيطرون بحكم الواقع على الحالة في بوروندي. وهؤلاء الفاعلون هم الذين لديهم القدرة الرئيسية على نشر العنف أو وقفه. ومما أسهم أيضا في جعل الحالة الراهنة على ما هي عليه فشل السلطات البوروندية أو المجتمع الدولي، على حد سواء، في اتخاذ تدابير ملموسة فورية التنفيذ لوضع حد لهذا العنف ومنع تدهوره وتحوّله الى ابادة جماعية في بوروندي.

٨٨- ويعرب المقرر الخاص عن القلق بصفة خاصة إزاء المجازر وحالات الاعدام بدون محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي التي يتعرض لها السكان المدنيون، ولا سيّما النساء والأطفال، والتي أصبحت هي السمة الغالبة على الحياة اليومية في بوروندي. ويعتبر العنف السائد الذي تنشره الميليشيات والعصابات المسلحة، وتزايد هجماتها على القوات المسلحة وما ينجم عن ذلك من ضحايا من العسكريين، مؤشرات أخرى على تدهور الحالة بوجه عام وعلى انعدام الأمن في بوروندي. ويتفاقم مناخ العنف هذا بفعل تحريض وسائط الإعلام على الكراهية العرقية، وبصفة خاصة في الصحافة المكتوبة.

٨٩- ويعرب المقرر الخاص عن القلق أيضا إزاء الشلل التام الذي تعاني منه مؤسسات الدولة، ولا سيّما السلطة القضائية، والذي يؤدي الى الإفلات من العقاب وبالتالي استمرار انتهاكات حقوق الانسان، وكذلك إزاء تعطيل تنفيذ "اتفاق الحكم" الذي وافق عليه، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كل من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة السياسية. ويبدو أن هناك رغبة أكيدة لدى أولئك الذين يتحكمون في الحالة، وهم المتطرفون من كلا الجانبين، على العودة الى الحالة التي كانت سائدة قبل وقوع انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وهي الحالة التي لم تكن فيها السلطة مكتسبة من خلال الانتخابات العامة أو سيادة القانون وإنما من خلال التسلط المستبد الناتج عن انقلاب عسكري أو صراع مسلح.

٩٠- ومن المسائل الخطيرة الأخرى التي تقلق المقرر الخاص حالة اللاجئين، ونزوح وتشتت السكان في بوجومبورا وجميع أنحاء البلد، وهي حالة يمكن في بعض الحالات، أن تماثَل بحالة "التطهير العرقي".

٩١- والمقرر الخاص على يقين بأن الحالة الصعبة في بوروندي لا يمكن معالجتها بشكل منعزل وإنما يجب بحثها في سياق المنازعات الاقليمية التي تؤثر على بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وليست المسائل المرتبطة باللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة، والتي اجتذبت اهتمام المجتمع الدولي، إلا واحدا من الجوانب المهمة للمشكلة. ويرى المقرر الخاص أن عدم وجود نظم اقليمية للإنذار المبكر وسياسات اقليمية لمنع المجازر الواسعة النطاق وأفعال الابادة الجماعية وللتدخل الدولي السريع عند وقوع أحداث مأساوية، هو أمر يقلل من فعالية الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي.

٩٢- ولذلك يرى المقرر الخاص، في ضوء ما تتسم به حالة حقوق الانسان في بوروندي من خطورة بالغة، أنه يجب اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، من جانب المعنيين بالأزمة الراهنة، ومن جانب المجتمع الدولي، على حد سواء، لوقف دورة العنف. ولئن كان عدد من هذه التدابير يتطلب التنفيذ على وجه السرعة العاجلة، فإن باقي التدابير تمثل أهدافا في الأجل الأطول.

سادسا - التوصيات

ألف - السلطات الوطنية والفاعلون الرئيسيون في الأزمة الحالية

٩٣- يرى المقرر الخاص أن من الأهمية بمكان إنشاء آلية تشجع على بناء الثقة بين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين. والغرض من هذه الآلية هو توفير الأمان والحماية لجميع أفراد الشعب البوروندي. وفي هذا السياق، من المهم تكوين قوات للشرطة الوطنية تكون مقبولة من المجموعتين وتكون مسؤوليتها الرئيسية هي حماية السكان المدنيين. وتتمثل إحدى المهام ذات الأولوية التي ستضطلع بها قوات الشرطة الوطنية في ضمان الأمان والحماية للناس في الجامعات والمدارس ومخيمات اللاجئين. واذا رئي أن الشرطة المحلية هي أنسب هيئة يمكن أن تصبح قوة شرطة وطنية، فينبغي توفير التدريب الفعلي الضروري لأفرادها لتمكينهم من الاضطلاع بدورهم في الحفاظ على النظام العام. غير أنه ينبغي أن يُستبعد من قوات الشرطة الوطنية جميع أولئك الذين اشتركوا في تنفيذ حالات الإعدام باجراءات موجزة أو في المجازر أو في سائر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان. وينبغي أن تكون المعايير الدولية ذات الصلة، التي وضعتها الأمم المتحدة، مثل المدونة المتعلقة بقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، جزءا من هذا التدريب. وينبغي أيضا إنشاء فرق متخصصة لتتعامل مع المشاكل الناجمة عن تزايد أفعال الإرهاب من جانب الجماعات المسلحة، ونزع أسلحة جميع السكان دون تفرقة. وينبغي تعزيز الشرطة القضائية تعزيزا قويا، وتدريب أفرادها تدريبا موسعا لاكتساب المزيد من الصفات المهنية.

٩٤- وينبغي تعزيز جميع الجهود التي استهلتها حكومة بوروندي مؤخرا لتنسيق مهام جميع قوات الأمن المسؤولة عن إنفاذ القانون والحفاظ على النظام. وينبغي مواصلة برنامج التدريب الذي ينفذه حاليا المكتب التابع لمركز حقوق الانسان في بوجومبورا. وينبغي أن يراعي هذا المكتب ضرورة توفير التدريب المتخصص والمتميز لضباط الجيش وضباط الشرطة.

٩٥- وينبغي إنشاء نظام وطني للإنذار المبكر يمكنه التدخل فورا عند حدوث حالات القتل أو العنف لمنع تفاقمها وتحولها الى عمليات قتل وابادة جماعية. وينبغي أن تتألف آلية من هذا القبيل من أعضاء من الشرطة الوطنية، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي، وممثلين عن القطاعات السكانية الضعيفة، و"وجهاء القرى الواقعة على التلال". وينبغي أن تُخصص لهذه الآلية الموارد الكافية ومعدّات الاتصال اللازمة، وأن يُسمح لها بالعمل بشكل مستقل. وينبغي إعداد خطة للطوارئ تغطي جميع أراضي بوروندي وتتضمن تسلسلا شفافا للمراكز القيادية القادرة على تحديد حالات الطوارئ في أي وقت من الأوقات وكذلك على تحديد المسؤولين عن أوجه الفشل في النظام.

٩٦- ولا ينبغي أن يُسند للجيش دور الحفاظ على القانون والنظام في الداخل. بل ينبغي أن يقتصر دور الجيش على الدفاع عن سلامة أراضي البلد. ولا ينبغي، في أي ظرف من الظروف، أن يستخدم الجيش الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين، مثلما حدث في عدة مناسبات في المناطق المجاورة لكامينجي في بوجومبورا. وينبغي أن تُسند مسائل الاستخبارات العامة، باستثناء المسائل ذات الطابع العسكري المحض، الى قوة شرطة وطنية محددة ينبغي إنشاؤها.

٩٧- وينبغي وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لنزع أسلحة الميليشيات العاملة في بوجومبورا والمدن الأخرى ومخيمات المشردين داخليا، وبصفة خاصة الجماعات المعروفة باسم "الجماعات التي لا تُقهر". وفضلا عن

ذلك، وبغية التصدي للعنف في المناطق الريفية، ينبغي أن تقيم الحكومة حوارا سياسيا مع ممثلي قوات حرب العصابات وأن تعزز، في الوقت نفسه، كفاحها ضد الإرهابيين والعصابات الإجرامية.

٩٨- وينبغي لحكومة بوروندي أن تضع وتنفذ دون تأخير سياسة تهدف الى تحسين الأوضاع الأمنية وتتيح للمشردين والمشتتين في بوجومبورا وسائر أنحاء البلد العودة الى ديارهم وتسهّل اعادة إدماجهم واعادة ترتيب شؤونهم. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للاستجابة بسرعة لطلبات المساعدة التي تقدمها حكومة بوروندي بهذا الشأن. وينبغي لسلطات بوروندي أن تلتزم بمبدأ عدم رد اللاجئين وأن تمنح حق اللجوء للاجئين الفارين من البلدان المجاورة الى بوروندي.

٩٩- وينبغي أن تعتمد سلطات بوروندي ،بأسرع وقت ممكن، سياسة تهدف الى وضع حد لعملية "التطهير العرقي"، كما ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة تعمير المناطق المختلطة إثنيًّا والمجاورة لبوجومبورا، مثل منطقة بويزا، واعادة توطين المجموعات السكانية المختلفة التي اعتادت على أن تتعايش في سلام في تلك المناطق. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان دور المجموعة السكانية المسلمة في الحياة اليومية لتلك المناطق المختلطة، بوصفه عاملا ايجابيا في التغلب على المنازعات العرقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توقف الحكومة تنفيذ برنامج منح بطاقات الاقامة الذي يمكن أن يؤدي الى ترسيخ الآثار السلبية الناجمة عن عمليات "التطهير العرقي".

١٠٠- وتقتضي الضرورة إجراء إصلاحات وتغييرات في قوات الأمن، والسلطة القضائية والادارة في بوروندي لتحقيق المساواة بين الهوتو والتوتسي والتوا في فرص الالتحاق بها، كيما يتسنى لهم تمثيل المجتمع بأكمله والتمتع بثقة السكان. وينبغي إعداد برنامج بهذا الشأن وتنفيذه على مراحل، مع مراعاة المسائل الحساسة التي يمكن أن يثيرها هذا الإصلاح لدى مجتمع التوتسي. وينبغي للجنة المناقشة الوطنية أن تعالج هذه المسألة بوصفها واحدة من أولوياتها الرئيسية وأن تضع التوصيات الملائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أيضا أن تبحث امكانية تخفيض حجم الجيش، الذي يستأثر في الوقت الحاضر بثلث ميزانية الدولة (الوثيقة S/1995/157، الفقرة ١٥١).

١٠١- يحق لكل المواطنين، على قدم المساواة، أن تتاح لهم فرصة المشاركة في ادارة الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال انتخابات تعكس التعبير عن الارادة الحرة، وفرصة تقلّد الوظائف العامة بما في ذلك الوظائف العسكرية والقضائية (عملا بنص المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وتساعد هذه المشاركة على تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة. وفي هذا السياق، ينبغي اجراء دراسة لتحديد التدابير الملموسة التي من شأنها أن تكفل تكافؤ الفرص بين جميع مواطني بوروندي، مع الاحترام الواجب للتطلعات المشروعة لدى الأغلبية وضمان حقوق الأقليات وأمنها.

١٠٢- وينبغي أيضا إجراء دراسة تهدف الى تعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة للقطاعات المحرومة في المجتمع البوروندي، بما في ذلك النساء والأطفال. وينبغي توفير حماية خاصة للنساء والأطفال، وايلاء قدر خاص من اليقظة لضمان احترام حقوق الانسان الأساسية للنساء والأطفال.

١٠٣- وينبغي لسلطات بوروندي أن تتخذ، على نحو عاجل، التدابير الملائمة لضمان قيام المحاكم الجنائية بأعمالها، وكفالة استقلال السلطة القضائية ونزاهتها. وينبغي أن تبدأ محاكم الاستئناف الجنائية، التي توقفت

عن العمل منذ آذار/مارس ١٩٩٣، ممارسة عملها من جديد دون أي تأخير. وينبغي اتخاذ تدابير مؤقتة لتعيين أو تجديد عقود المحلفين أو المستشارين بمحاكم الاستئناف الجنائية الى أن يعتمد البرلمان القانون الجديد قيد البحث. ويود المقرر الخاص أن يؤكد على ضرورة أن تقوم المحاكم الجنائية في بوروندي بتحديد المسؤولية الأولية للفرد في مجال انتهاكات حقوق الانسان. فيجب أن يتحمل الأفراد المسؤولية عن أفعالهم طبقا لقواعد القانون. وينبغي أن يعتبر غير مشروع كل مبدأ أو كل فكرة يناديان بالمسؤولية الجماعية ويعززان مفهوم "التضامن العرقي السلبي".

١٠٤- وينبغي أن توقّع العقوبة الواجبة على استخدام وسائط الإعلام في نشر المعلومات الضارة والتحريض على الكراهية العرقية أو الإثنية، باعتباره جريمة، وأن يحكم بهذه العقوبة قضاة تتوافر فيهم أعلى مستويات النزاهة ولديهم خبرة متخصصة في مسائل الإعلام. وينبغي إنشاء دائرة خاصة في محكمة بوجومبورا لتفصل في الدعاوى الجنائية التي تتعلق بوسائط الإعلام. ويمكن أن يوفر المجتمع الدولي هؤلاء القضاة، كتدبير مؤقت.

١٠٥- وينبغي أن تعتبر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ارتكبها العسكريون جرائم لا مجرد مخالفات عسكرية. وينبغي أن يُسمح للمتضررين أو لممثليهم بحضور المحاكمات العسكرية التي يُفصل فيها في الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد حقوق الانسان.

١٠٦- وينبغي ايقاف تطبيق عقوبة الإعدام لحين قيام النظام القضائي بعمله بشكل منصف وغير متحيز.

١٠٧- وينبغي وضع نظام لتعويض أسر الضحايا، وكذلك وضع نظام لحماية الشهود وأسرهم عند اجراء التحقيقات الجنائية والإدلاء بأقوالهم. وفي هذا الصدد، يمكن للسلطات البوروندية أن تنظر في إنشاء دائرة خاصة في مكتب المدعي العام تُعنى بمسائل حقوق الانسان. وينبغي أن توفر لهذه الدائرة الموارد البشرية والمالية اللازمة التي تمكنها من الاضطلاع بوظيفتها بكفاءة. وينبغي اجراء الاصلاحات اللازمة في نظام القضاء الجنائي في بوروندي ليتسنى للمتضررين أو لممثليهم طلب اجراء التحقيق مباشرة ودون أن تمر الاجراءات، بالضرورة، على مكتب المدعي العام مثلما يحدث في الوقت الحاضر. ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء وظيفة قاضي التحقيق. وينبغي اتخاذ تدابير تسمح للمتضررين بالاستعانة بمحام يختارونه. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع التعاون مع نقابات المحامين في البلدان الأخرى ذات النظام القضائي المماثل.

١٠٨- ويمكن لحكومة بوروندي أن تطلب المساعدة من المفوض السامي لحقوق الانسان ومن المجتمع الدولي؛ ويمكن إنشاء صناديق تبرعات محددة تحت اشراف المفوض السامي لحقوق الانسان تخصص لتقديم المساعدات من هذا القبيل.

١٠٩- وينبغي أن يكون المجلس الوطني للاتصالات مسؤولا عن ضمان أن يشكل نشر الأفكار التي تنطوي على الكراهية العرقية أو الإثنية أو التحريض على أعمال العنف جرائم يعاقب عليها القانون، وفي الوقت نفسه عن ضمان حماية حرية الرأي والتعبير. وينبغي وضع مدونة لآداب المهنة؛ وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات بهذا الصدد لتحسين المستوى المهني لدى الصحفيين البوروندييين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء محطة اذاعية لبث برامج التعليم المدني عن السلم وحقوق الانسان بين سكان بوروندي. ويحث المقرر

الخاص جميع رؤساء الأحزاب السياسية في بوروندي على إصدار نداء من خلال الاذاعة الوطنية الى جميع سكان بوروندي لوقف أعمال العنف.

١١٠- وينبغي إنشاء مؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الانسان وفقا للمبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة. ويمكن أن تتخذ هذه المؤسسة شكل لجنة وطنية. ويقوم إنشاء هذه المؤسسة على أساس توصيات لجنة حقوق الانسان المتعلقة بالاختصاص والمسؤوليات والتشكيل وضمانات الاستقلالية والتعددية وأساليب العمل والمركز والوظائف، حسبما ورد في الصكوك الوطنية المتعلقة بحقوق الانسان. وينبغي أن تتضمن مهام هذه المؤسسة، ضمن جملة أمور، برامج خاصة بالشباب تهدف الى تعزيز التعايش السلمي بين المجموعتين العرقيتين في المجتمع. وينبغي توفير حماية خاصة لممثلي المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الانسان ضد أفعال التخويف والانتقام، عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٧٥/١٩٩٥ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

١١١- وينبغي أن يُعقد على وجه السرعة مؤتمر وطني في إطار المناقشة الوطنية أو خارج هذا الإطار، على حد سواء، لبحث التدابير اللازمة لايجاد حل للأزمة الحالية ووضع حد للعنف وعدم الأمان. وينبغي أن يشترك في هذا المؤتمر جميع الموقعين السياسيين على اتفاق الحكم، وكذلك القطاعات الأخرى التي لم تنضم كأطراف إلى الاتفاق ولكنها تؤدي دورا حاسما في الأزمة الحالية. ويمكن للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية تقديم مساعيهما الحميدة والعمل كوسيطين في إطار هذا المؤتمر.

١١٢- ونظرا لخطورة حالة حقوق الانسان في البلد، يمكن لسلطات بوروندي أن تطلب من المجتمع الدولي التعاون بشكل منسق وديناميي يتيح التنفيذ الواقعي لجميع التدابير المشار اليها أعلاه بما في ذلك وضع الإطار القانوني المناسب، بالنظر الى الطابع الاستثنائي لمثل هذا التعاون. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات أمام سلطات بوروندي هي التصديق دون تأخير على اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، لعام ١٩٤٨.

باء - المجتمع الدولي

١١٣- أصبح من الواضح أن الحكومة لا تملك القدرة على ضمان الحق في الحياة لمواطنيها أو للاجئين أو للعاملين الأجانب الموجودين في بوروندي. ولا يمكن للمجتمع الدولي، الذي أبدى اهتماما شديدا بالانتخابات الديمقراطية وبالأحداث المأساوية التي وقعت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وتابع الحالة باهتمام منذ ذلك الحين، أن يتخلى عن بوروندي. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف استثماراته لمعالجة الأسباب الجذرية للابادة الجماعية، بغية تحديد التدابير الكفيلة بمنع حدوثها من جديد.

١١٤- ولا يمكن فصل مشاكل بوروندي عن المشاكل التي تعاني منها البلدان الأخرى في المنطقة. وينبغي توسيع نطاق التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى وتعزيزه. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، بتنفيذ برنامج للرصد الدولي في منطقة البحيرات الكبرى، تسند اليه ولاية منع حدوث المجازر والابادة الجماعية، وكذلك منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان. وينبغي أن تتوافر لهذه الآلية القدرة على الانذار المبكر والرصد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والاتجار في الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أيضا أن تسند الى هذه الآلية مهمة وضع خطة للعمل العاجل

من أجل التدخل السريع في حالة حدوث مجازر في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، تحت اشراف الأمم المتحدة، لاعتماد التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل التي تؤثر على بلدان تلك المنطقة، كيما يتسنى ضمان السلم والأمن والتنمية. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لمشاكل اللاجئين والمشردين، وكذلك لتجريد هؤلاء الأفراد من الأسلحة.

١١٥- وينبغي أن يطبق الحق في اللجوء ومبدأ عدم الطرد وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجيء لعام ١٩٥١ ولاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بجوانب محددة لمشاكل اللاجئين في افريقيا لعام ١٩٦٩، في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبالتحديد في رواندا وزائير وبوروندي وتنزانيا. وينبغي أن يكون عدم جواز انتهاك الحق في الحياة بوصفه أساس طلب اللجوء ماثلا في أذهان تلك البلدان التي ينبغي لها أن تعزز التضامن فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين.

١١٦- ويعلق المقرر الخاص أهمية كبرى على التطبيق الصارم لاتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويرى أن الاهتمام قد انصب على الأحكام القمعية في الاتفاقية في حين أن الدول الأطراف فيها لم تول للجوانب الوقائية الاعتبار الواجب. ويرى المقرر الخاص أنه، الى جانب اللجنة الدولية للتحقيق القضائي في الانقلاب الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تنشط في اتخاذ تدابير ملائمة لمنع أعمال الابادة الجماعية الجاري ارتكابها في المنطقة. ويذكّر المقرر الخاص بأن المادة الثالثة من الاتفاقية تنص على أن أفعالا مثل "التآمر من أجل ارتكاب الابادة الجماعية" و"التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الابادة الجماعية" و"محاولة ارتكاب الابادة الجماعية" و"التواطؤ في ارتكاب الابادة الجماعية" هي أفعال تقع تحت طائلة العقوبة.

١١٧- وينبغي أن تنفذ الدول قرار مجلس الأمن ٩٧٨(١٩٩٥) الذي يحثها "...على أن تقوم، وفقا لقوانينها الوطنية ولمعايير القانون الدولي ذات الصلة، بإلقاء القبض على الأشخاص الذين يوجدون في أراضيها ممن تتوافر أدلة كافية على أنهم مسؤولون عن أعمال تشملها الولاية القضائية للمحكمة الدولية لرواندا واحتجاز هؤلاء الأشخاص الى حين تقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة الدولية لرواندا أو السلطات الوطنية المختصة". ومن المنطلق ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي أن يطبّق بدقة الحظر الدولي على توريد الأسلحة المفروض ضد رواندا بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨(١٩٩٤) المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وينبغي لمجلس الأمن نفسه أن يقدّر ما اذا كان هذا القرار لايزال ذا صلة بالحالة الراهنة في المنطقة وأن يتخذ تدابير ملائمة لمعالجة المشاكل الاقليمية التي تثيرها الأحداث التي وقعت في بوروندي في عام ١٩٩٣ وفي رواندا في عام ١٩٩٤. ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي توسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة الدولية الخاصة برواندا بحيث يشمل جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، يود المقرر الخاص أن يسترعي اهتمام المجتمع الدولي الى حقيقة أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي أنشأها مجلس الأمن، يشمل أراضي جميع البلدان الواقعة في تلك المنطقة الفرعية المحددة.

١١٨- وينبغي لمجلس الأمن أن يقرر أن تبدأ دون تأخير أعمال البعثة القضائية الدولية لتقصي الحقائق، المنصوص عليها في المادة ٣٦ من اتفاق الحكم المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، للتحقيق في الانقلاب الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وفيما اتفقت الأطراف السياسية على تسميته بإبادة الأجناس، دون المساس بنتائج التحقيقات الوطنية والدولية المستقلة، وفي مختلف الجرائم ذات الطابع السياسي التي اقترفت منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

١١٩- وينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية، التي لديها حاليا في بوروندي ٤٧ مراقبا عسكريا يقيمون بموافقة الحكومة، أن تبحث، علاوة على الزيادة المقررة لتوسيع نطاق بعثة المراقبين بعشرين مراقباً، في مسألة زيادة عدد المراقبين أكثر من ذلك، لتسهيل الرصد الفعال للمناطق السكانية البالغ عددها ١١٤ منطقة في بوروندي على أساس منتظم. وينبغي كذلك، إن أمكن، توسيع نطاق ولاية واختصاص بعثة المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بغية المساعدة في الأنشطة الوقائية وفي بناء الثقة؛ وينبغي توفير الوسائل الملائمة لضمان أمن أفراد البعثة، بالتعاون الوثيق مع سلطات بوروندي. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون البعثة جزءا لا يتجزأ من النظام الوطني للانذار المبكر في بوروندي، بغية تفادي الكوارث في مجال حقوق الانسان؛ وينبغي أيضا أن تكون البعثة جزءا من المرصد الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٢٠- ويرى المقرر الخاص أن للحضور الدولي في بوروندي تأثيرا وقائيا. ويوصي بتعزيز مكتب ممثل الأمين العام، والمكتب التابع لمركز حقوق الانسان. وينبغي للمفوض السامي لحقوق الانسان وللمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة التقنية والموارد البشرية والمادية في مجال إقامة العدل. ويمكن للأجانب من القضاة والمحققين والمدعين وخبراء حقوق الانسان تقديم المساعدة بهذا الصدد؛ وينبغي توفير تدريب اضافي للشرطة القضائية. وينبغي أن يصل التعاون الدولي في تعزيز إقامة العدل الى مستوى يسمح بأن تبدأ، دون تأخير، التحقيقات في انتهاكات حقوق الانسان الى أن يتم تطوير الموارد والهياكل الأساسية الوطنية بحيث تواصل عملها بدون مساعدة خارجية. وينبغي أن يتذكر المجتمع الدولي أن الوقاية خير من العلاج وأن يساعد، واضعا تجربة رواندا نصب عينيه، في تقديم الموارد اللازمة للوقاية، قبل فوات الأوان. ويمكن للمراقبين الذين سيوفدهم المفوض السامي لحقوق الانسان، في المرحلة الأولى من برنامج رصد حقوق الانسان في بوروندي، أن يساعدوا في زيادة فعالية أداء السلطة القضائية. وينبغي أن يستفيد مراقبو حقوق الانسان من التدابير الموضوعة لضمان أمنهم وأن يقدَّم اليهم الدعم اللوجستي اللازم للاضطلاع بولايتهم على النحو الواجب. وينبغي أيضا مساعدة الشرطة بالموارد والمعدَّات الكافية.

١٢١- وينبغي أن تقدَّم جميع الموارد اللوجستية والبشرية اللازمة للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في بوروندي، المعيَّن من قبل رئيس لجنة حقوق الانسان عملا بقرار اللجنة ١٩٩٥/٩٠، كيما يتسنى له الاضطلاع بالولاية المسندة اليه من اللجنة. وينبغي تعزيز التعاون بين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في زائير، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في رواندا، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في بوروندي، بغية تسهيل التحليل المتواصل للتطورات في المنطقة.

الحواشي

(١) تقرير مقدم الى الأمين العام من البعثة التحضيرية لتقصي الحقائق في بوروندي (S/1995/157، الفقرات ٣١-٣٦). وقد قرر الأمين العام ايفاد بعثة تحضيرية لتقصي الحقائق في بوروندي استجابة لمذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/26757) مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، يشجعه فيها على إيفاد فريق

محدود تابع للأمم المتحدة الى بوروندي لتقصي الحقائق وتقديم المشورة بغية تسهيل جهود حكومة بوروندي ومنظمة الوحدة الافريقية.

(٢) للاطلاع على وصف تفصيلي، انظر التقرير المقدم من السيد فرنسيس دنغ، ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا (E/CN.4/1995/50/Add.2).

(٣) انظر: Minority Rights Group International Burundi, Breaking the Cycle of Violence p.18

(٤) أكد المجتمع الدولي مرارا على تأييده لعقد المناقشة الوطنية. أنظر إعلان الاتحاد الأوروبي المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٥. أنظر أيضا البيانين الصادرين عن رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي: S/PRST/1995/10 المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ وS/PRST/1995/13 المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥.

(٥) إن السلطة القضائية، التي تنظمها المادة ١٤٠ والمواد التالية من الدستور، والمادتان ٣٤ و٣٥ من اتفاق الحكم، والمرسوم بقانون رقم ٨/١٠٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تتألف من محاكم خاصة ومحاكم عادية. والمحاكم الخاصة هي محاكم العمل والمحاكم التجارية والمحكمة الادارية وديوان المحاسبات والمجالس العسكرية والمحكمة العسكرية. والمؤسسات القضائية العادية هي: المحكمة العليا، ومقرها في بوجومبورا، وثلاث محاكم للاستئناف، مقارها في بوجومبورا وجيتيغا ونغوزي، و١٧ محكمة ابتدائية في المقاطعات و١٢٣ محكمة جزئية في الدوائر.

(٦) حذر رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في بيان ألقاه بالنيابة عن المجلس بشأن الحالة في بوروندي (S/PRST/1995/13) بأن الذين يرتكبون جرائم ضد الانسانية مسؤولون على المستوى الفردي عن جرائمهم، وسيقدمون الى العدالة.

(٧) تصدر صحف التوتسي، عادة، باللغة الفرنسية. وتحرر صحف الهوتو باللغة الفرنسية عندما تكون موجهة الى المجتمع الدولي، وبلغة كيروندو عندما يقصد منها أن تصل الى سكان الريف.

(٨) قيل إن محطة اذاعية متطرفة هي راديو روتومورانجينغو، مماثلة لمحطة راديو "ميل كولين" في رواندا، قد توقفت عن البث الاذاعي في عام ١٩٩٤. غير أن هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأنها ربما تواصل البث الاذاعي من شمال كيفو في زائير.

(٩) منظمة "Reporters sans Frontières"، تقرير عن بعثة الى بوروندي، ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(١٠) تنص المادة ٢٦ من الدستور على ما يلي: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، في اطار احترام النظام العام والقانون. وحرية الصحافة معترف بها ومكفولة من الدولة. ويكفل المجلس الوطني للاتصالات حرية وسائل الاتصالات السمعية والبصرية والمكتوبة، في اطار احترام القانون والنظام العام والآداب العامة. وللمجلس، في هذا الصدد، سلطة ضمان احترام حرية الصحافة والتأكد من تكافؤ سبل وصول

الأحزاب السياسية الى وسائط الإعلام التابعة للدولة. ويضطلع المجلس أيضا بدور استشاري لدى الحكومة في مسائل الاتصالات.

(١١) دون الإخلال بالأحكام ذات الصلة في القانون الجنائي، يعاقب كل مدير صحيفة أو رئيس تحرير أو صحفي ينشر بلاغات أو نداءات أو اعلانات تحرّض على الإجرام أو ابتزاز الأموال أو الغش أو الكراهية العرقية أو الإثنية أو التشهير أو الإضرار بالشخصيات العامة والخاصة، بالأشغال الشاقة لمدة شهرين وبدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ١٠ فرنك أو باحدى هاتين العقوبتين.

(١٢) انظر المقال المعنون: "Burundi between mistrust and democracy" في "Swiss Review of World Affairs"، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١٣) Human Rights Watch Arms Project, Rwanda/Zaire, "Rearming with impunity", May 199.

(١٤) في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، أعلن رئيس جمهورية رواندا عن انشاء اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مخيم كيبيهو. وخلصت اللجنة الى وجود أدلة كافية تدعو الى الاعتقاد بأن العسكريين الروانديين قتلوا أشخاصا عزّل من المشردين داخليا. ووفقا لما ذكرته اللجنة، فإن هذه الأحداث لم تقع نتيجة لاجراءات خططتها السلطات الرواندية، ولكن اللجنة أكدت على أنه كان من الممكن منع وقوعها. ولم تذكر اللجنة أية تقديرات عن عدد الضحايا.

- - - - -